وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علـــوم التـــســييـــر
Mohamed Boudiaf University in M'sila
Faculty of Economic Sciences,
Commercial and Management Sciences
Department: Management Sciences

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

تحت عنوان:

دور حوكمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: بلدية المسيلة

من إعـداد الطلبة:
- **حويشي عبد الحكيم**
- **عطاالله محمد**

لجنة المناقشـــة

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
أ.د- برحومة عبد الحميد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسـا
د- بن السيلت أحمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفـا ومقـررا
د- سديري سارة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشـا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " أحمد بن السيلت "، على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين أشرفوا على مناقشة هذا العمل المتواضع، ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا .

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

الملخـــص :

هدفت الد راسة إلى إبراز دور حوكمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة ولاية المسيلة حيث تم الاعتماد على المقابلة مع رؤساء المصالح على مستوى المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن حوكمة الجماعات المحلية في المجالس المنتخبة تساهم وتساعد في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة مع وجود موظفين ومنتخبين ذوي مستوى علمي رغم عدم التناسب بين حجم الصلاحيات الممنوحة والإمكانات المتاحة. وهذا من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بجانب دراسة ميدانية لبلدية المسيلة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الجماعات المحلية، التنمية المستدامة، التنمية، المجلس الشعبي البلدي.

Summary :

The study aimed to highlight the role of local government governance in achieving sustainable development through the Municipal People's Council of the Municipality of M'sila, M'sila State, where reliance was placed on interviews with heads of departments at the level of the Municipal People's Council of the Municipality of M'sila .

The study reached several results, the most important of which is that the governance of local communities in elected councils contributes and helps in achieving sustainable development, especially with the presence of employees and elected officials with an academic level, despite the disproportionality between the amount of powers granted and the capabilities available. This is done by relying on the descriptive analytical approach in addition to a field study of the municipality of M'sila .

Keywords: governance, local groups, sustainable development, development, municipal people's council.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

ملخص

فهرس المحتويات

مقدمـــــــــــــــــــــــة .....أ-د

الإطار النظري

الفصل الأول :: الإطار النظري للدراسة

تمهيد 1

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الحوكمة المحلية 2

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة 2

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة المحلية 6

المطلب الثالث: فواعل وأبعاد الحوكمة المحلية 9

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنمية المستدامة 13

المطلب الأول :مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها 13

المطلب الثاني: أهداف ومعوقات التنمية المستدامة 17

المطلب الثالث: الحوكمة كأداة للتنمية المستدامة **18**

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لحوكمة الجماعات المحلية والتنمية المستدامة 24

المطلب الأول: الدراسات السابقة حول الحوكمة الجماعات المحلية 24

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول التنمية المستدامة 26

المطلب الثالث: الدراسات السابقة حول حوكمة الجماعات المحلية والتنمية المستدامة 29

خلاصة الفصل 32

الإطار التطبيقي

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لبلدية المسيلة 33

تمهيد 33

المبحث الأول: بطاقة فنية حول بلدية المسيلة 33

المطلب الأول : تقديم بلدية المسيلة 33

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة **34**

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة لبلدية المسيلة 39

المطلب الأول : إمكانيات بلدية المسيلة 39

المطلب الثاني : الانجازات التنموية لبلدية المسيلة **44**

المطلب الثالث: الصعوبات والعراقيل التنموية لبلدية المسيلة 51

خلاصة الفصل 53

الخاتمة 54

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	ترابط العناصر الفاعلة في الحوكمة المحلية	12
02	أبعاد التنمية المستدامة	16
03	الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة	35
04	انجازات وتجديد الصرف الصحي لبلدية المسيلة(2024-2021).	36
05	انجازات الانارة العمومية لبلدية المسيلة(2024-2021).	37
06	انجازات وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لبلدية المسيلة(2021-2024).	38
07	انجازات وتجديد التهيئة الحضرية لبلدية المسيلة(2024-2021).	39

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الامكانيات البشرية لبلدية المسيلة	40
02	الإنتاج الفلاحي لبلدية المسيلة	42
03	الإنتاج الحيواني لبلدية المسيلة	43
04	القطاع التجاري لبلدية المسيلة	43
05	الانجازات التنموية لبلدية المسيلة (2024-2021).	44
06	المنحة الجزافية للتضامن (2024-2021).	49

مقدمة

مقدمـة:

يشهد العالم تغيرات كبيرة مست جميع المجالات وكنتيجة حتمية لتطور وظائف الدولة وتزايد مهامها لم تعد الدول قادرة لوحدها بسلطاتها المركزية من الاستجابة لمختلف متطلبات الجماهير في مختلف ربوع الوطن، مما أدى بغالبية دول العالم التوجه نحو تخفيف مركزيتها والتنازل لسلطات محلية لامركزية عن بعض المهام وذلك لتحسين الخدمات وتسريع الاستجابة لاحتياجات المواطنين على المستوى المحلي باعتبار الوحدات المحلية النواة اللامركزية الأقرب للمواطن والوسيط بين السلطات المركزية وبين المواطنين ، ومن جملة الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها هذه الدول بتوجهها نحو نظم التسيير المحلية تحقيق التنمية المستدامة.

وتعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة هيئات لامركزية للدولة، وواحدة من بين الهياكل والنماذج التطبيقية لتسيير الجماعات المحلية ودورها في التنمية المستدامة واختيار الاستراتيجية الملائمة والنماذج الكفيلة لتلبية حاجيات المواطن .

لقد أصبحت الجماعات المحلية اليوم ذات اختصاصات واسعة باعتبارها مؤسسات للتنمية المستدامة بكل أبعادها وهي تشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية.

ومن هذا المنطلق نحاول في هذه الدراسة تحديد دور حوكمة الجماعات المحلية في مجال التنمية المستدامة.

1- الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم حوكمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة لبلدية المسيلة ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية لتالية:

- ما لمقصود بكل من الحوكمة, الجماعات المحلية والتنمية المستدامة؟
- ماهي الحوكمة التي تعتمدها الجماعات المحلية حتى تقوم بمهامها الموكلة إليها ؟
- ماهي الصعوبات والعراقيل التي تعترض التنمية المستدامة؟ وما هو السبيل إلى تجاوزها ؟

2- فرضيات الدارسة:

الفرضية الأولى: حوكمة الجماعات المحلية هي الأداة الضرورية لتحقيق التوازن بين الأقاليم في عملية التنمية المستدامة.

الفرضية الثانية: يعود عدم التناسب بين حجم الصلاحيات الممنوحة والإمكانات المتاحة الى فشل الجماعات المحلية في الوصول إلى تنمية مستدامة

الفرضية الثالثة: حوكمة الجماعات المحلية تحقق الاستقرار وتساهم في الكشف عن المصادر المحلية وحسن استخدامها.

3- أهمية الدارسة:

تكمن أهمية البحث في أن الجماعات المحلية لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة والهيئة الأساسية لها ،وهذا بحكم قربها من المواطن وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون المواطنين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية الصحية وحتى البيئية.

كما أن التنمية الوطنية لا تتحقق إلا بدفع عجلة التنمية المستدامة في كافة الولايات والبلديات ولذلك أصبحت الدولة تولي اهتماما كبيرا للنظام اللامركزي .

كما أن الجماعات المحلية هي نقطة البداية في إرساء نظام ديمقراطي يحقق المشاركة الشعبية، ويحقق الاستقرار من خلال شعور المواطن بتواجد الدولة وحضورها الفعلي إلى جانبه وفي خدمة مصالحه.

4 - أهداف الدارسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة فهم أعمق لموضوع الحوكمة والتنمية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص.

- تحديد الإطار القانوني للجماعات المحلية و إبراز دورها في عملية التنمية المستدامة.
- كما تهدف إلى إبراز التحديات والعراقيل التي تحد من عمل الجماعات المحلية في أداء مهامها.
- محاولة تشخيص إمكانيات بلدية المسيلة وأفاق التنمية المستدامة بها.

5 - منهجية الدارسة:

اعتمدنا في هذه الد راسة على:

المنهج الوصفي التحليلي: تم الاعتماد على هذا المنهج بهدف وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالموضوع وقد كان هذا المنهج هو انسب المناهج لتحقيق هذه الأهداف لأنه يتيح لنا إمكانية إعطاء وصف دقيق وتحليل موضوعي للظاهرة محل الدراسة ومن ثم استخلاص أهم النتائج بشكل علمي منظم وعليه سوف يعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة.

دراسة حالة: لضرورة تحديد وحصر الدراسة في نموذج بلدية المسيلة فقد انتهجنا دراسة حالة حتى نتمكن من الموضوع من مختلف الجوانب التي تحيط به ميدانيا وبالتالي معرفة ما تقوم به حوكمة الجماعات المحلية من دور في تحقيق التنمية المستدامة في هذه المنطقة.

6- حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: ينحصر الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من 2021 إلى غاية 2024 بهدف محاولة اعطاء نظرة واسعة وحديثة ودراسة مدى التغير بين السنوات.

الحدود المكانية: يقتصر إطارها المكاني على الجماعات المحلية لبلدية المسيلة ممثلة في المجلس الشعبي البلدي.

الحدود الموضوعية: خصصت هذه الدراسة لتبيان دور حوكمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، وتدخل هذه الدراسة ضمن ميدان التنمية وميدان حوكمة المؤسسات.

7- أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية ويمكن تلخيص أهم المبررات فيما يلي:

- **المبررات الذاتية:** وتتركز أساسا حول الرغبة في الكشف والتعرف أكثر على سياسات التنمية المستدامة ومعرفة ما تقوم به بلدية المسيلة من أدوار في تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بمجتمعها المحلي.
- **المبررات الموضوعية:** لقد أصبحت التنمية المستدامة أحد المواضيع الهامة ضف الى ذلك زيادة التوجه العالمي نحو اللامركزية الإدارية والاهتمام بها ونقص الدراسات التي تتعلق بدور حوكمة الجماعات المحلية في التنمية المستدامة.

8- صعوبات الدراسة: واجه انجاز هذا البحث تحديان رئيسيان

- فيما يخص المادة العلمية نجد كثرة المراجع المتعلقة بالتنمية المستدامة والجماعات المحلية والحوكمة، مما يصعب على الباحث اختيار المادة العلمية المناسبة والمتناسقة مع الدراسة المزمع انجازها.
- فيما يخص الادارة المحلية الجزائرية نجد التحفظ والتكتم على امدادنا بالمعلومة اللازمة، ويرجع ذلك حسب قولهم الى السر المهني والتحفظ الوظيفي، وعدم وجود ملاحق رسمية وإن كانت تكون بدون ختم رسمي للهيئة المعنية، أو شفويا.

9- هيكل الدارسة:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة ، وفي ضوء الفروض الأساسية الموضوعة سلفا، ارتأينا أن يشمل مخطط بحثنا جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي ، من هنا جاء تقسيم البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث تم بعد المقدمة طرح الإشكالية وتبيان التصور العام لموضوع البحث، حيث

تم في الفصل الأول تسليط الضوء على أهم النقاط المتعلقة بالحوكمة المحلية والتنمية المستدامة وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه مفاهيم عامة حول الحوكمة المحلية
أما المبحث الثاني عنون بمفاهيم حول التنمية المستدامة.
والمبحث الثالث تناولنا فيه دراسات سابقة حول حوكمة الجماعات المحلية والتنمية أما الفصل الثاني ويتضمن الدراسة الميدانية بمؤسسة الدراسة " بلدية المسيلة " وتناول جملة من العناصر منها التعريف بمؤسسة الدراسة وإمكانيات البلدية وأهم الإنجازات المحققة وآفاق التنمية المستدامة فيها.

الإطار النظري

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الحوكمة المحلية

المطلب 01: مفهوم الحوكمة

المطلب 02: مفهوم الحوكمة المحلية

المطلب 03: فواعل وأبعاد الحوكمة المحلية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنمية المستدامة

المطلب 01 : مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

المطلب 02: أهداف ومعوقات التنمية المستدامة

المطلب 03: الحوكمة كأداة للتنمية المستدامة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب 01: الدراسات السابقة حول الحوكمة المحلية

المطلب 02: الدراسات السابقة حول التنمية المستدامة

المطلب 03: الدراسات السابقة حول الحوكمة والتنمية

تمهيد:

لقد باتت قضية التنمية المستدامة على المستوى المحلي تُشكل موقعا مهما في مجموع الأبحاث والدراسات الأكاديمية، سواء ما تعلق منها بالعلوم السياسية أو الاقتصادية، نظرًا لما تحمله من أهمية بالغة؛ مرتبطة أساسا بتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين المحليين وإدماجها في منظومة التنمية الشاملة.

حيث خلُصت دراسات وأبحاث المنظمات الدّولية المتخصصة بقضايا التنمية إلى طرح مفهوم جديد، تم اصطلاحه بالحوكمة (the governance)؛ وهو عبارة عن مقاربة تم تقديمها كبديل للأسلوب التقليدي في إدارة التنمية المحلية، وكطريقة فعالة لإدارة شؤون الدّولة والمجتمع؛ القائمة على تشارك الفواعل الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسات العامة المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين.

بناءً على ما سبق، سنُعالج ضمن الفصل الأول من الدراسة الإطار المعرفي لمفهومي الحوكمة المحلية والتنمية المستدامة، وضبط العلاقة التي تجمع بين المفهومين؛ باعتبارهما المفهومان الأساسيان اللذان يقوم عليهما موضوع البحث وذلك من خلال اتباع المنهجية التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الحوكمة المحلية
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنمية المستدامة
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الحوكمة المحلية

يعتبر مفهوم الحوكمة المحلية مصطلح حديث النشأة يسعي إلى ربط مسائل السياسة وإدارة الدولة بالقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في تشكيل السياسات الناظمة للحياة العامة، كما يبرز هذا المصطلح تعبيرا عن الحاجة المتزايدة إلى إخضاع الفعل والممارسات السياسية لمنظومة من المعايير والقيم الأخلاقية الضرورية لرفع مستوى التعاطي السياسي والإداري.

المطلب 01: مفهوم الحوكمة

ظهر لفظ الحوكمة ليصبح أكثر المصطلحات تداولا في بيئة الأعمال، نتيجة لرغبة الفاعلين الاقتصادية في تجنب الفساد المالي والإداري، ومن هنا زادت أهمية تجسيد هذا المفهوم وتطبيقه في المؤسسات بصفة خاصة، وفي جميع الميادين بصفة عامة ولقد لقي اهتماما بالغا من طرف الباحثين وبعض الهيئات والمنظمات العالمية.

أولا: دوافع ظهور الحوكمة

تزايد الاهتمام بالحوكمة على المستوى الدولي، يرجع هذا لمجموعة من الدوافع والأسباب نوجزها في النقاط التالية (بلهتهات، 2023-2022، صفحة 70):

- ظهور مايعرف بنظرية الوكالة، وإلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تضارب المصالح بين الإدارة ومساهميها، إذ أن أغلب حملة الأسهم الذين يستثمرون أموالهم بالشركة ليس لديهم الوقت الكافي ولا يمتلكون الخبرة لإدارة الشركة، وبالتالي يقوم حملة الأسهم بتعيين مدراء من ذوي الخبرة والكفاءة في إدارة الشركة، والعمل على تحسين أدائه وزيادة أرباحها، كل هذا أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة ما بين الأطراف في المؤسسات وحماية مصالح الجميع من خلال استحداث مفهوم حوكمة الشركات؛
- ظهور العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساساً بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- عولمة الآليات والأفكار الاقتصادية وهو ماأدى إلى تزايد دور القطاع الخاص؛
- انتشار ظاهرة الفساد عالمياً، وهذا ماأدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية بقصد القضاء على هذه الظاهرة؛
- التوجه إلى الخصخصة استدعى وضع معايير تكفل سلامة أوضاع المؤسسات العامة محل التخصيص.
- حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الآخرين؛

- غياب التحديد الواضح لمسؤولية مجلس الإدراة والمدراء التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين؛
- ممارسات شركات متعددة الجنسيات في اقتصاديات العولمة، حيث تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات، من أجل السيطرة على الأسواق العالمية، فرغم وجود العديد من الشركات المتعددة الجنسيات فإن هناك 100 شركة فقط هي التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم، من خلال ممارساتها الاحتكارية، وهذا ما زاد من حدة المطالبة والدعوة إلى حوكمة المؤسسات؛
- اهتزاز الثقة في الأسواق العالمية، حيث أدت إلى زعزعت ثقة المستثمرين، والمتعاملين بها مما أدى إلى انهيار العديد منها.

ثانيا: تعريف الحوكمة

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها فهي: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة. (محيريق، 2018، صفحة 169)

ولقد تعددت تعاريف الحوكمة من هيئات وباحثين نظرا لتعدد أبعادها ومفاهيمها، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، ومن أبرزها نذكر مايلي:

تعريف البنك الدولي: في دراسة للبنك الدولي سنة 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية، تم تعريفها على أنها الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية، أي يظهر كنموذج تنظيم اجتماعي وسياسي موجه نحو تعظيم الرفاهية الاجتماعية وتدنية التكاليف الاجتماعية. (الكايد، 2003، صفحة 10)

تعريف برنامج الأمم المتحدة الانمائي: عرفها على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية، والإدارية لإدارة الشؤون على كافة المستويات، ويضم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزامهم وتسوية خلافاتهم. (United Nations Development Programme، 1997، صفحة 03)

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تعرفها بأنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة و حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح. (حسين س.، 2015، صفحة 182)

تعريف الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية: عرفت الحوكمة بأنها الإدارة الشفافة والمسؤولة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لأغراض التنمية العادلة والمستدامة، ضمن سياق سياسي ومؤسسي، وفي بيئة تحترم حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. (Abas، 2019، صفحة 03)

تعريف التنمية الإنسانية العربية: جاء في تقريرها الحوكمة هي الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، 2002، صفحة 101)

كما تم تعريف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص أو في وحدات القطاع العام. (غادر، 17-15 دبسمبر 2012، صفحة 13)

مما سبق، يمكن تعريفها عموما: الحوكمة هي أسلوب تسيير شؤون الدولة والمجتمع وفق أسس ومعايير ديمقراطية تدعو للرقابة والشفافية والمساءلة والمشاركة، وتفعيل دور المجتمع المدني وفتح المجال الواسع للقطاع الخاص للمشاركة في رسم وتنفيذ السياسة العامة، قصد تحقيق وتلبية حاجيات المواطنين. (سميحة، 2020-2019، صفحة 36)

ثالثا: خصائص الحوكمة

تتميز الحوكمة بجملة من الخصائص تتمثل في (شبايكي، 2018، صفحة 186):

- **المسؤولية** :والتي تكون أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة؛
- **الانضباط** :إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **السلوك الأخلاقي:** أي ضمان الإلتزام السلوكي من الإخلاقيات وقواعد السلوك المهني والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، والشفافية عند عرض المعلومات المالية؛
- **الشفافية** :تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- **الاستقلالية** :عدم وجود أي ضغوط وتأثيرات غير لازمة على متخذي القرارات؛
- **المساءلة** :إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **العدالة:** يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- **المسؤولية الاجتماعية** :النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

رابعا: أهداف الحوكمة

إن الإعتماد على الحوكمة في المؤسسات الإدارية عامة يسهم في رفع كفاءة هذه المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بمكافحة مظاهر الفساد المختلفة ومن بينها الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة، فالحوكمة

تهدف إلى وضع أنظمة رقابية على آداء العاملين والمؤسسات عامة والذي يشمل وضع هيكل يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات الخاصة بسير العمل داخل المؤسسة. (المصراتي، 2020، صفحة 57)

ويؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق الفرصة لمراجعة أداء مؤسسات القطاع العام من أجل الوصول إلى الأهداف التالية (مديرية دعم الإبداع والتميز الحكومي، 2017، صفحة 04):

- تعزيز ثقة المواطنين وأصحاب العلاقة والقطاع الخاص بمؤسسات الدولة، وبما يسهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- تحقيق مبدأ النزاهة والعدالة والشفافية في استخدام السلطة وادارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض شخصية؛
- تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر والمؤسسات الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة؛
- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين والموظفين وغيرهم من أصحاب العلاقة المتأثرين من السياسات والإجراءات الحكومية؛
- تحقيق مستوى من الكفاءة والفاعلية والمشاركة لدى الأفراد والمؤسسات لخلق بيئة اجتماعية داعمة ومحفزة على التطور والإبداع؛
- زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام؛
- رفع مستوى القدرات التنافسية للدولة وبالتالي الحصول على مصادر تمويل تساهم في جهود التوسع والنمو وتوفير فرص عمل، وتحقيق الاستقرار المالي؛
- المساعدة في تحسين القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية.

المطلب 02: مفهوم الحوكمة المحلية

يعد مفهوم الحوكمة المحلية من المفاهيم الحديثة ويحظى بأهمية بالغة لدى كل الدول المتقدمة والنامية حيث أن الحوكمة تعد عاملا أساسيا يساعد في تحقيق التنمية المحلية في شتى المجالات.

أولا: تعريف الحوكمة المحلية

اختلفت التعاريف التي تناولت موضوع الحوكمة المحلية نتيجة اختلاف أفكار ووجهات النظر للمفكرين والباحثين الأكاديميين في تقديم تعريف موحد للحوكمة المحلية، ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي:

تعريف Merrien François Xavier: تتعلق الحوكمة المحلية بشكل جديد من الحكم، بحيث أن الأعوان باختلاف طبيعتهم وكذلك المؤسسات العمومية، تشارك بعضها البعض، وتجعل مواردها وقدراتها وخبراتها تخلق تحالفا خاصا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات. (Xavier, 1998, p. 62)

تعريف Robert Charlick: يرى بأنها الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة، بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي. (العلواني، 2006، صفحة 80)

تعريف J.P.Gilly et F.Wallet: يرى بأنها عملية التعبير عن كل الممارسات والترتيبات المؤسسية بين الجهات الفاعلة القريبة جغرافيا، بهدف حل مشكل إنتاجي أو تنفيذ مشروع تنموي. (Haderbache، 7-8 Décembre 2015، صفحة 03)

تعريف George Lutz, Wolf Linder: الحوكمة المحلية شراكة بين مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تقديم خدمات تتميز بالتشاركية، الشفافية والعدالة، خاضعة للمساءلة وتحقق التنمية المحلية، كما تتطلب كذلك نقل السلطة والموارد اللازمة إلى المجتمعات المحلية وتعزيز قدراتها على العمل كهيئات تشاركية حساسة ومسؤولة تجاه اهتمامات واحتياجات جميع المواطنين، وفي الوقت نفسه، فإنها معنية بالعمل على تعزيز الديمقراطية الشعبية وتمكين المواطنين ومنظماتهم المجتمعية وغير الحكومية من المساهمة كشركاء في الحكم المحلي والتنمية المحلية. (Georg Lutz، Mai 2004، صفحة 19)

تعريف Marcou: يعرف الحوكمة المحلية بأنها الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات العمومية، والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية وكذا الجماعات والتجمعات الخاصة بالمواطنين المساهمين في تشكيل السياسة. (طلال، 2018، صفحة 292)

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الحوكمة المحلية هي مجموع العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة وتطبيقها، وهي نتيجة التفاعلات والعلاقات الشبكية بين مختلف الفواعل الاجتماعيين التي تنطوي على المساومات التي من خلالها يتقرر من يقدم الخدمات المحلية والزمن والطريقة التي يتم بها تسيير الشؤون المحلية، وعليه فالحوكمة المحلية تتعلق بكيفية التخطيط وإدارة الخدمات وتنظيمها في إطار النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (شيبة، 2021، صفحة 288)

وتشير الحوكمة على المستويات المحلية إلى جودة وفعالية وكفاءة الإدارة المحلية وتقديم الخدمات العامة، ونوعية السياسة العامة المحلية وإجراءات اتخاذ القرارات وشموليتها وشفافيتها، والخضوع للمساءلة، والطريقة التي تمارسها السلطة على الصعيد المحلي. (المؤمن، 2018، صفحة 216)

كما تعرف على أنها استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية على النحو التالي (يخلف، 2020، صفحة 58):

أ .نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون؛

ب .لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي؛

ج .مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي؛

د .تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن اعتبار أن الحوكمة المحلية هي المشاركة في ممارسة السلطة بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من شبكات اجتماعية مختلفة، كما يعتبر تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي هو التعريف الأشمل للحوكمة المحلية، لتأكيده على عملية تحسين تسيير الشأن العام المحلي بعد تبني هذا الأسلوب في التسيير، كما أشار إلى إشراك جميع الأطراف وسماها "بفواعل التنمية" وهي : السلطات المحلية التي تمثل الدولة، القطاع الخاص المحلي، الجمعيات والمواطن المحلي.

ثانيا: خصائص الحوكمة المحلية

تتسم الحوكمة المحلية بمايلي (حمدي، 2018، صفحة 217):

1- تشجيع المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات سواء بطريقة مباشرة أو من خلال مجالس محلية مستحبة تعبر عن مصالحهم، ويمكن أن تعني المشاركة أيضا مزيدا من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

2- المساءلة: وتعني خضوع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

3- الشرعية: قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع، للحفاظ على مستوى حياتهم والسعي إلى مستوى أفضل.

4- الكفاءة والفعالية: ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب الإدارة المحلية، ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

5- الشفافية: وتعني إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، وكذلك تعزيز قدرة المواطن على المشاركة، كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال.

6- الإستجابة: أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية والإستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الإستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن.

7- اتجاه الإجماع: إن الديمقراطية التشاركية تسعى إلى تسوية الخلافات بين مختلف الأطراف حول أي المصالح أفضل من أجل تحقيق الإجماع والتوافق، وذلك بتطلب معرفة الأكثر خدمة منها للجماعة.

8- الرؤية الإستراتيجية: وذلك يحتاج إلى ضرورة امتلاك القادة والمواطنين على المستوى المحلي آفاقا واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية، وأن يكون لديهم شعور مشترك عما يردونه من تلك التنمية.

9-سلطة القانون : يعني أن الجميع، حكاما ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، مع وجود أطر قانونية وآليات لحل النزاع وضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء، وأن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (رقوب، 2018، صفحة 279)

المطلب 03: فواعل وأبعاد الحوكمة المحلية

أولا: فواعل الحوكمة المحلية

تعتبر الحوكمة المحلية تفاعل لمجموعة من الأطراف الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فهي تعبر عن مقاربة تشاركية ورؤية مشتركة بعيدا عن النموذج التقليدي ومركزية اتخاذ القرار وبالتالي إعادة تفعيل دور الحكومة باشراك الفواعل الأخرى.

1- الحكومة: للحكومات وظائف عديدة، فهي صاحبة السلطة، إذ تركز على البعد الاجتماعي، وتتحكم وتراقب ممارسة القوة، كما أنها مسؤولة على تقديم الخدمات العامة للمواطنين، إذن الحكومات معنية بوضع الإطار العام

القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة كل من القطاع العام والخاص؛ كما تعمل على الاهتمام بالخدمات العامة لتمكين الناس من تزويدهم بالفرص المتساوية وتأكيد شمولهم في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن نعلم أن هذا التمكين يحتاج إلى أن تعمل السلطة التشريعية والعمليات الانتخابية و سلطة القضاء والقانون بشكل جيد ضمن محددات الحوكمة الجيدة. (المعاني، 2010، صفحة 221)

فلابد للحكومات أن تعيد النظر في تعريفها لدورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و لتقليل هذا الدور، تأتي التحديات للتغيير من المصادر التالية (الكايد، 2003، صفحة 46):

- **القطاع الخاص:** الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة، إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق.
- **المواطن:** الذي يحتاج إلى المزيد من الاستجابة من قبل الحكومة لاحتياجاته و لتكون الحكومة مسئولة وتعمل على اللامركزية بشكل أوسع ليكون مشاركا فيها وبأنشطتها على أوسع نطاق.
- **الضغوط العالمية:** من قبل القوى العظمى والاتجاهات العالمية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه وتتحدى كيان وطبيعة الدولة والحكومة فيها.

2- القطاع الخاص: في نهاية القرن العشرين تراجع دور الدولة، حيث أصبحت تعتمد على مؤسسات المجتمع الخاصة لمواجهة متطلبات الأفراد كنتيجة للتحولات العالمية، إذ أن الدولة أصبحت تدرك بأن القطاع الخاص، يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع. (المعاني، 2010، صفحة 221)

وعليه فإنّ القطاع الخاص يستطيع أن يلعب دورا كبيرا كشريك في الإدارة والسوق، وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاتها، وذلك من خلال توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لتفعيل دورها في عمليات التنمية، كما يستطيع أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات وهذا لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات. (فريد، 2014، صفحة 62)

وفي معظم الدول النامية، هناك ضرورة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها لتصبح أكثر شفافية، وتنافسية على مستوى الأسواق الدولية في ظل العولمة لهذا على هذه الحكومات إتباع الآليات التالية (المعاني، 2010، صفحة 222):

- خلق البيئة الاقتصادية المستقرة؛

- التأكد من سهولة حصول الفقراء ذوي الإمكانات القليلة على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع و تحسين مستوى دخولهم ومعيشتهم؛
- تعزيز المشاريع التي تؤدي إلى خلق الفرص الجديدة للعمل؛
- استقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة والتكنولوجيات وخاصة للطبقات الفقيرة؛
- تنفيذ القوانين والالتزام بها؛
- التحفيز لتنمية الموارد البشرية؛
- المحافظة على البيئة والموارد البشرية؛
- إدامة التنافسية في الأسواق وتنظيمها بتطبيق القوانين المنظمة لها.

3- المجتمع المدني: يشير هذا المفهوم إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها، بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها .ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية هي المنظمات غير الحكومية والتي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص فهي مستقلة نسبيا عن الدولة ولا تهدف الى الربح. (ناجي، 2008، صفحة 108)

ويعد المجتمع المدني الإطار العام الذي يمتد ويربط بين الأفراد والدولة، والذي يشكل قنوات اتصال ويسمح بمشاركة الأفراد سواء فرديا أو جماعيا في مختلف الأنشطة وتنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، وتسيير الموارد بكل شفافية لتحقيق التنمية. (الكايد، 2003، صفحة 48)

كما تساعد مؤسسات المجتمع المدني على تحقيق الحوكمة المحلية من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية (بومدين، 2023-2022، صفحة 60):

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف، ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي.

وبالتالي يمكن قول أن غياب المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة على المستوى الإداري هو التفرد بالقرار وانعدام المساءلة لدى أجهزة الدولة. (شعلي، 2005، صفحة 97)

الشكل رقم (01): ترابط العناصر الفاعلة في الحوكمة المحلية

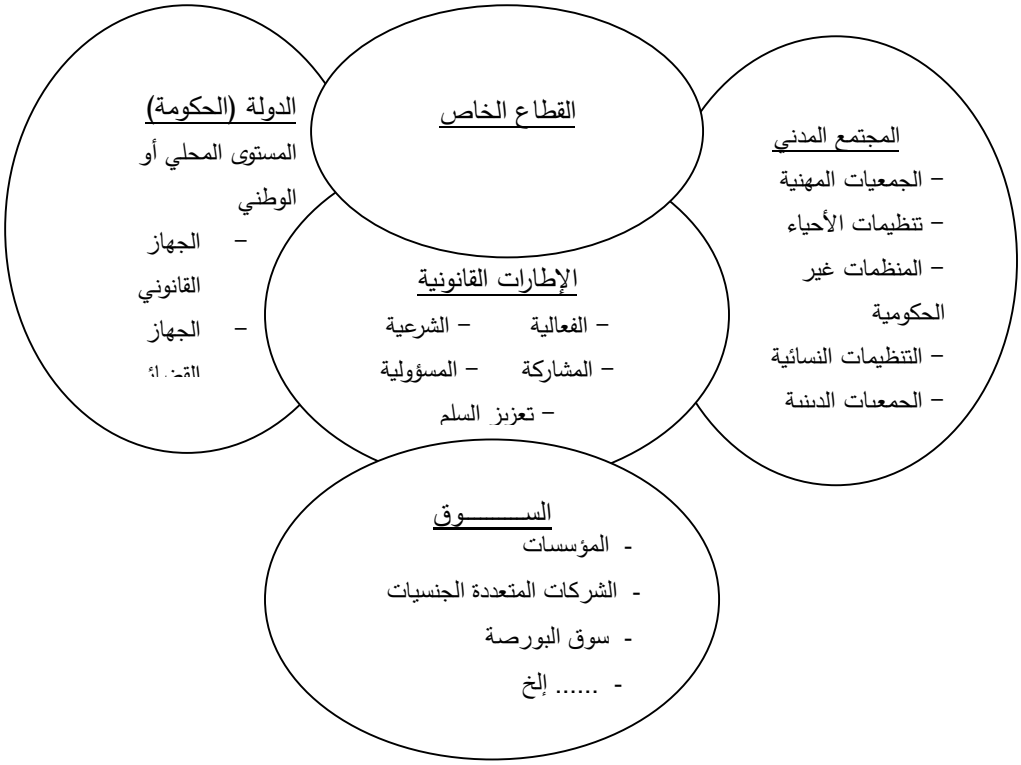

المصدر: (قطوش، 2019-2018، صفحة 155)

ثانيا: أبعاد الحوكمة المحلية

لا يمكن التحدث عن حوكمة الإدارة المحلية في غياب أبعاد إدارة شؤون المجتمع كونها أساس وجود حكم يتسم بالرشادة والصلاح، وعليه حوكمة الإدارة المحلية مبنية على أربعة ابعاد أساسية وهي البعد السياسي، البعد الإداري، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي.

1- البعد السياسي: يتعلق البعد السياسي للحوكمة بطبيعة السلطة السياسية في الدولة التي تبنى على نظام ديموقراطي يقوم على أساس الشرعية والتمثيل. (منذر، 2019، صفحة 113)

وبطبيعة الحال يتطلب ممارسة الحكم الشرعي توافق الحكم مع الإرادة الشعبية عن طريق انتخاب الهيئات المحلية بطريقة نزيهة وشفافة كونها تمثل حلقة وصل جوهرية بين أفراد المجتمع والدولة، وفضلا عن ذلك فإنّ تنظيم العلاقة داخل المجتمع يُولّد أسس وقواعد دولة القانون يخضع فيها كلا من الحاكم والمحكوم للمساءلة. (حنان، 2020، صفحة 83)

2- البعد الإداري: يتعلق هذا البعد أساسا بعمل الإدارة العامة وكفاءة وفاعلية موظفيه، في ترشيد الإدارة العامة وتأمين إستمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها. (جليط، 2021، صفحة 16)

كما يرتكز هذا البعد أيضا على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتكون الإدارة لاعبا أساسيا في وضع السياسة العامة وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر ربحية. (قطوش، 2019-2018، صفحة 150)

3- البعد الاقتصادي: وهو البعد المتعلق بطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادي، وتأثيرها على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، وعلاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى. (حسن، 2004، صفحة 95)

كما يتمحور هذا البعد في اهتمام الحوكمة بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال اعتماد قوانين مرنة وإصلاحات اقتصادية، ومحاربة مظاهر الفساد الاقتصادي، مع ضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام. (قطوش، 2019-2018، صفحة 149)

ويشترط في مسار العملية التنموية الفعالية في نشاط الحكم وذلك من خلال الإستعمال العقلاني للموارد العمومية. (حسين ع.، 2012-2011، صفحة 20)

4- البعد الإجتماعي: وهو البعد المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة، ويتمثل في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين، والتوزيع العادل وفق معيار الإنتاجية. (حسين ع.، 2012-2011، صفحة 20)

ومن مهام الحوكمة المحلية التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين، فالمؤسسات الاجتماعية والإنسانية تساعد في بناء نظام اجتماعي عادل، ورفع القدرات البشرية وذلك عن طريق زيادة المشاركة

الفعلية والفعالة للمواطنين، وخلق روح الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية، كما تهدف الحوكمة المحلية إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وممارسة الحريات ووضع حد لسياسة التسلط. (جليط، 2021، صفحة 16)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنمية المستدامة

من المهم في هذا السياق الإلمام المجمل بمصطلح التنمية المستدامة (Sustainable Development) لما لها من أهمية وتأثير على أنماط الإنتاج والاستهلاك وعلاقتها بمظاهر السلوك البشري في مختلف أبعادها، لذلك برز مفهوم التنمية المستدامة كحقل معرفي يتناول البحث والتحليل والتعليل والاستدلال والاستنتاج، ما ينبغي أن تكون عليه أنماط العيش الأمن والسلوك الرشيد.

المطلب 01 : مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

كثر الكلام حول مفهوم التنمية المستدامة في التقارير والمنظمات الدولية باعتباره محورا جوهريا في بناء السياسات العامة للدول، حيث استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، فقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

نظرا لحداثة مفهوم التنمية المستدامة وعموميته ظهرت عدة تعاريف لها نذكر منها مايلي:

تعريف لجنة بروتلاند (1987): التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها. (عوالي، 2018، صفحة 169)

تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الفاو): التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التقنية المؤسساتية بما يضمن تحقيق الإشباع الدائم للاحتياجات الإنسانية الحاضرة والمستقبلية. (علي ب.، 2022، صفحة 274)

تعريف وليم روكلز هاوس W.Ruckelshaus (مدير حماية البيئة الأمريكية): التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة. (عثمان محمد غنيم، 2014، صفحة 25)

ويمكن تعريفها على أنها التنمية التي تهدف إلى الاستخدام الأمثل وبشكل عادل للموارد الطبيعية بحيث تتمتع الأجيال الحالية بمكتسبات التنمية وفي مقدمتها العيش الرغيد والرفاه الاجتماعي، من دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم، بما يضمن لها التمتع أيضا بمكاسب التنمية المستدامة. (دعير، 2021، صفحة 10)

تعريف إدوارد باربي: التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص علم الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة للبيئة، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخل في ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي. (عماري، 2008، صفحة 04)

مما سبق يمكن القول إن التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية تؤدي إلى الاستمرارية والتواصل، من منظور الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال إستراتيجية تكفل التوازن البيئي كمحور أساسي لها مع تحسين نوعية حياة الإنسان.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

- التنمية المستدامة تمتاز بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة، كل ما تحقق مستوى متعين من التطور يتطلب ذلك الانطلاق إلى مستوى أعلى ولمرحلة لاحقة وهذا ما يعطي للتنمية صفة الاستدامة. (العزاوي، 2016، صفحة 57)
- التنمية المستدامة تسعى لتحقيق توازن نسبي للدخل، وتحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية مع الحفاظ على التوازن البيئي.
- تعتمد التنمية المستدامة على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي، وخاصة المفاصل الرئيسية المتمثلة في الإنسان والبيئة، وهذه الخاصية تعطي صفة الذاتية والاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرات الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة.
- القدرة على تجاوز المعوقات، وتضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، كون التنمية المستدامة تحقق النمو والتراكم المعرفي واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي للبلد، بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الأقطار.

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة

تتعدد أبعاد التنمية المستدامة وتتداخل فيما بينها، وبالتالي فإن التركيز عليها من شأنه احراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة (الهام، 2012، صفحة 71) وتشمل هذه الأبعاد: الأبعاد الاقتصادية، والأبعاد الاجتماعية، والأبعاد البيئية وهي الأبعاد الرئيسية، وكذلك تشمل الأبعاد التقنية، والأبعاد السياسية.

الشكل 2: أبعاد التنمية المستدامة

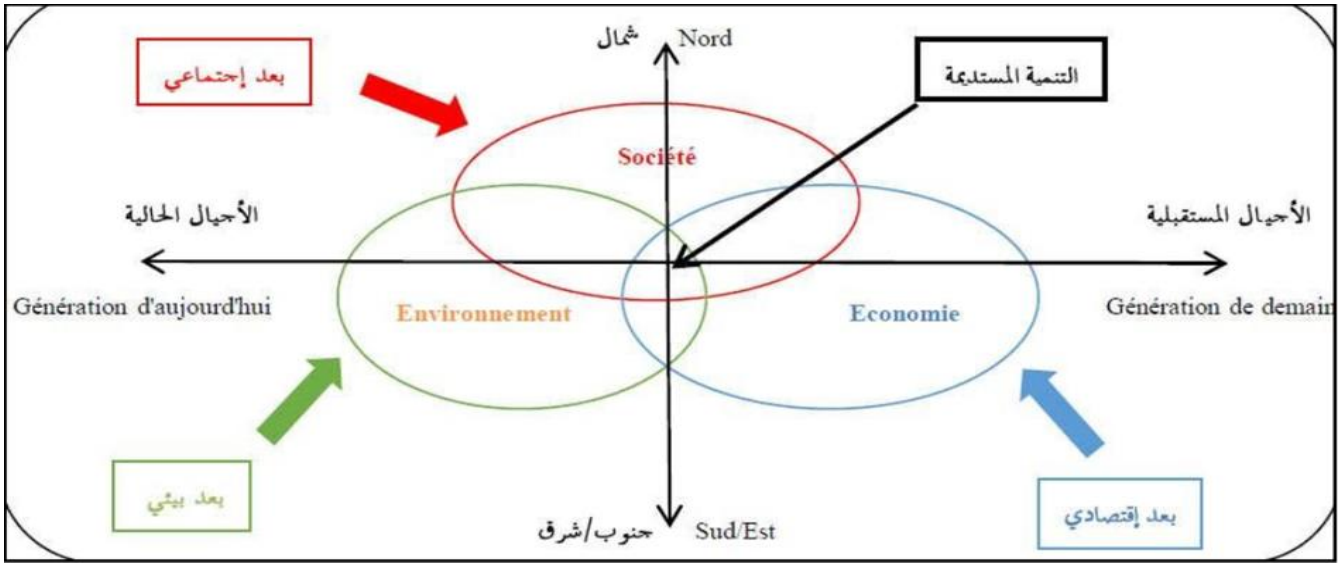

المصدر(علي ب.، التنمية المستدامة : مفهومها ، أبعادها ، مؤشراتها، 2022، صفحة 279)

1- البعد الاقتصادي: هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر، دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية، وهذا يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة للتقليل من تلوث الهواء، والمياه والتربة، وبالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة ومعالجتها لتفادي آثارها الملوثة للمياه السطحية، والجوفية، والتربة، وما قد ينجم عن ذلك من أمراض وأوبئة. (عبدالجليل، 2019، صفحة 219)

2- البعد الاجتماعي: وتعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة، والتعليم، والسكن إلى الفئات الفقيرة والقضاء على الفوارق الاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن، والمشاركة في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية. (سمار نبيلة، 2020، صفحة 78)

3- البعد البيئي: مدى قدرة الموارد البيئية والطبيعية على مقابلة الاحتياجات الحالية بدون تدهور أو تلوث إلا بالقدر الذي لا يهدد الأجيال القادمة، فإذا احتفظ الإنسان بنشاطه وأدائه دون استنزاف الموارد طبيعية أو إهدار البيئة الطبيعية يكون هذا النشاط مستدام طبيعيا. (علي ن.، 1432 هـ، صفحة 48)

4- البعد التقني والإداري (التكنولوجي): ويشير إلى المحافظة على الثروة التكنولوجية والنظم الإدارية، ويهتم البعد التقني بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف، وأكفأ، ونقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، مع إنتاج حد أدنى من الملوثات والغازات، باستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وإعادة تدويرها داخليا. (يوسفي كمال، 2020، صفحة 18)

5- البعد السياسي: تطبيق الحكم الديمقراطي عن طريق تحقيق المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل الحالي وبين الأجيال المستقبلية، وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية. (عبد الله جامع، 2022، صفحة 75)

المطلب 02: أهداف ومعوقات التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها الى تحقيق العديد من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، وهذا اعتمادا على نظام متسق يظم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية، تضمن هذه الخطة إتباع مبادئ تنموية مستديمة لتحقيق نمو اقتصادي يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياة للمواطن.

أولا: أهداف التنمية المستدامة

وضعت منظمة الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة أهداف تفصيلية للتنمية المستدامة كالتالي (مدحت أبو نصر، 2017، صفحة 89):

- إنهاء الفقر بكافة أشكاله؛
- إنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة؛
- ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب لجميع الأعمار؛
- ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛
- ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع؛
- ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة وللجميع؛

- تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل؛
- تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار؛
- تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول؛
- بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة؛
- ضمان استهلاك وإنتاج مستدام؛
- اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ؛
- المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية؛
- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الإيكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي؛
- تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمسائلة على جميع المستويات؛
- تقوية وسائل التنفيذ والشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: معوقات التنمية المستدامة

تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا؛ تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها، فمن بين هذه المعوقات نجد (العربي حجام، 2019، صفحة 136):

- ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- عدم الاستقرار وغياب الأمن؛
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة؛
- استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية؛
- تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات؛
- تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية؛
- وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات؛
- استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر؛
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق؛

- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة. (بوزيد، 2012-2013، صفحة 441)

المطلب 03: الحوكمة كأداة للتنمية المستدامة

تعتبر الحوكمة شرط من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة، والاستدامة هنا لاتعني الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة، ففي دراسة أعدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNPD سنة 1997، اعتبرت الاستدامة عنصرا من مميزات الحوكمة وإدامة التنمية الشاملة، وأن الحوكمة هي طريق لتحقيق التنمية المستدامة، وإن علاقة التنمية بالحوكمة يمكن قراءتها من خلال 3 زوايا (جنوحات، 2018، صفحة 99):

- **وطنية:** تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل؛
- **عالمية:** أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام الإنساني والقواعد القانونية؛
- **زمنية** :أي مراعاة مصالح الأجيال اللاحقة.

ولا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية والمادية المتاحة للانطلاق في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي.

وفيما يلي توضيح أكثر للعلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة:

1- دور الحوكمة في تحقيق التنمية البشرية: تم ربط مفهوم الحوكمة مع مفهوم التنمية المستدامة، لأن الحوكمة هي الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، وبذلك تُركز تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنوات على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في عملية التنمية .ولذلك درجت الأمم المتحدة على تصنيف الدول بناء على مفهوم ومعايير التنمية البشرية المستدامة، وهنا تأتي أهمية التأكيد على عدة اعتبارات أساسية، وذلك على النحو التالي (غضبان، 2021، صفحة 352):

- أن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية في حد ذاته وأن واجب الحوكمة أن تتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للموطنين وهذه المؤشرات تتعدى المؤشرات المادية التي تقيس الثروة المادية إلى الاستثمار الضروري في الرأسمال البشرى، فالتعليم والصحة

مثلاً يندرجا ككلفة تدفعها الدولة ولكنهما في النهاية استثمار بعيد المدى وضروري لتحسين نوعية الحياة لدى القسم الأعظم من الموطنين؛

- إن التنمية البشرية الإنسانية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي؛
- إن مفهوم التنمية الإنسانية يعتبر أن استدامة التنمية بالمعنى الذي يضمن عدالتها بأبعادها الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق والعالم فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية والزمنية كبعد ثالث يخص مصالح الأجيال الحالية واللاحقة يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية ولن تكون هذه المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين الموطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم؛
- إن تمكين المواطنين وتوسع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.

2- دور الحوكمة في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة: ويكون كما يلي (جنوحات، 2018، صفحة 99): الحد من الفقر وتحقيق توزيع الدخل الوطني وذلك من خلال مايلي:

- التخفيض من تكلفة الخدمات الإجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم ...إلخ، والرفع من جودتها وبالتالي التخفيض من معاناة الفئات الفقيرة والتحسين من ظروفها المعيشية؛
- تحقيق العدالة والمساواة في دفع الضريبة، مما يساعد على تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛
- إن الحوكمة الجيدة في لقطاع التعليم تعتبر الإستراتيجية الأنسب لمكافحة الفساد من أجل ضمان العدالة والمساواة في التعليم خاصة بالنسبة للأطفال الفقراء، وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة قوامها رأس المال الفكري البشري؛
- وضع إستراتيجية شاملة وواضحة لحوكمة قطاع الصحة لمنع مختلف ممارسات الفساد، يسمح بتوفير الرعاية الصحية الجيدة والمناسبة، كما يسهل من قدرة الفئات الفقيرة والمنخفضة الدخل من الحصول على خدمات صحية ذات جودة عالية تستجيب لإحتياجاتهم في الوقت المناسب؛

- إن الحوكمة الجيدة لقطاع السكن تسمح بالقضاء على سوء إدارة وتسيير القطاع الحساس، ومنع مختلف الإختلالات والنقائص التي يعرفها، كما تضمن نمط منسجم ومتناسق للمدن بإعتبارها مراكز أساسية لإنتاج الثروة وتحقيق النمو والتمنية المستدامة، ولذلك يجب تبني إستراتيجية تعتمد على آليات الحوكمة في هذا القطاع في توزيع السكنات وإشراك الموطنين.

3- دور الحوكمة في تحقيق البعد السياسي للتنمية المستدامة: إن تقوية الهيئات والمنظمات المدنية، هي أيضا ضرورية لتحسين نوعية الحياة السياسية والضغط على أهل الحكم لكي يصغوا إلى آ راء الناس بجميع فئاتهم، كما أنها عنصر هام لما يسمى "الحاكمية" أو "حسن الإدارة" أي جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم، والمحكوم ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات سليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس، ولتعديلها بسرعة عندما تظهر لمثل هذه القرارات، تبعات تقع على المجتمع أو بعض فئاته . ويتفرع عن هذا المبدأ مبدأ آخر أصبح أيضا دارجا في أدبيات التنمية المستدامة، وهو قابلية أهل الحكم لتحمل المسؤولية عن أعمالهم، أي المساءلة (Accountability) وتعني قابلية تحمل المسؤولية أن أصحاب القرار يعملون في جو من الشفافية ويقدمون المعلومات الكافية لتقييم القرارات المتخذة ونتائج تنفيذها على المجتمع بكل فئاته، وهم يقبلون بالتنحي عن المسؤولية في حال ارتكابهم أخطاء في ممارسة الحكم واتخاذ القرارات، وخضوعهم لاعتبارات عائدة إلى مصالح خاصة أو فرعية في ممارسة وظائفهم السياسية والإدارية، بدلا من التقيد بالمصلحة العامة ومبادئ الإنصاف المذكورة سلفا . ويتناول هذا المبدأ الهيئات المدنية التي تعمل في الشأن العام مثل النقابات العمالية أو المهنية والتي هي مسؤولة عن الحوار مع أهل الحكم والدولة وأجهزتها، وإن تبني آليات ومبادئ الحوكمة سيكون له دور كبير في تحقيق البعد السياسي وذلك لكونها تسمح بتحقيق ما يلي:

- تعزيز آليات النزاهة والشفافية والمساءلة للمؤسسات والمسؤولين في الحكومة، وضمان التمثيل المناسب في عملية صنع القرار السياسي؛
- ترسيخ مبادئ الديمقراطية الجيدة وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كحرية الرأي والاختيار والتعبير؛
- فض النزاعات والصراعات الداخلية وتحقيق الاستقرار السياسي، الذي يعتبر من الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

4- دور الحوكمة في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة: إن تبني آليات الحوكمة، من شفافية في توفير المعلومات وتعزيز نظام المساءلة والرقابة المحلية، يسمح بتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال (غضبان، 2021، صفحة 355):

- الإستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الإقتصادية يساهم في الرفع من الكفاءة والفعالية الإقتصادية في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.
- تعزيز وتفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وذلك بخلق بيئة استثمارية مستقرة، مما ينعكس ايجابيا على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد وحسن تخصيصها واستثمارها في المشاريع التي تخدم مختلف جوانب التنمية المستدامة.
- للحوكمة دور كبير في زيادة حجم الإيرادات وترشيد النفقات العامة، بالإضافة إلى الرفع من كفاءتها الإستخدامية من خلال تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومختلف القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها الفساد أهم عائق أمام استدامتها.

يعتبر القطاع الضريبي من أكثر القطاعات تعرضا لمختلف أشكال الفساد، لهذا يجب إصلاح وحوكمة هذا القطاع لأنه سيسمح بتبسيط إجراءات التحصيل وضمان أكبر قدر من الشفافية في فرض الضريبة، ما يمكن من تنشيط الاقتصاد وتفعيل التنمية المستدامة

5- دور الحوكمة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة: يعتبر البعد البيئي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، نظرا للعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية تتوسطها الحوكمة بإعتبارها الإدارة الحكيمة لترشيد هذه العلاقة، ويمكن إبراز العلاقة في نقاط الأساسية التالية (بكيري، 2021، صفحة 172):

- أن السياسات البيئية يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي، العدالة بين الأجيال و تمكين النوع الاجتماعي؛
- تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها من خلال تبني نظام للتنمية المستدامة يفعل آليات الحد من الاستخدام المفرط للموارد غير المتجددة وتدهورها؛
- يجب أن تضمن الرشادة البيئية أن يكون البشر محور التنمية المستدامة، وأن تتم إدارة هذه الأخيرة بشكل يمكن لحياة صحية ومنتجة في ظل انسجام كامل مع البيئة.

يتطلب حوكمة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة مساهمة الأطراف ذات المصلحة المعنية سواء كانت من القطاع العام أو القطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني في إعداد ومراجعة إستراتيجيات وتشريعات التنمية، وكذا تتبع وتطبيق السياسات وتقييمها (بوبشيش، 2022، صفحة 112):

- حيث ينبغي على الدولة ترجمة التشريعات الدولية إلى سياسات وطنية من خلال سن القوانين، وإحداث هيئات للتكفل بها على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتتحمل أيضا المسؤولية على المستوى المحلي في تنفيذ البرامج وجداول العمل وبلوغ الأهداف على الصعيد الدولي؛
- في حين القطاع الخاص فدوره يتجلى في تحقيق مبادئ الحوكمة للبعد البيئي، من خلال ما يسمى بالمسؤولية المجتمعية للمقاولات، والذي هو تطبيق لمبادئ التنمية المستدامة على القطاع الخاص، ومن الناحية العملية على مؤسسات القطاع الخاص أن تسعى لإلى مطابقة منشآتها الصناعية مع المعيار البيئي؛
- وأخيرا دور منظمات المجتمع المدني في إطار مقاربة الحوكمة البيئية، حيث هناك إجماع على أن مشاركة أكبر للفاعلين غير الحكوميين في القرارات البيئية المتعددة الأطراف ستؤدي إلى تقوية الشرعية الديمقراطية للحوكمة في المجال البيئي.

6- دور الحوكمة في تحقيق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة: تقوم حوكمة البعد الإلكتروني على مبدأ الديمقراطية الالكترونية من خلال توفير المعلومات والحقائق للمواطنين حول المواضيع التي تهمهم لإبداء رأيهم والمشاركة في اتخاذ القرار على شرط أن يتم توفير المعلومات الضرورية قبل اتخاذ القرار حتى تكون المشاركة فعالة، وتهدف حوكمة البعد التكنولوجي إلى تحقيق الأهداف التالية: (مرماط، 2023، صفحة 587)

- تسعى الحوكمة من خلال اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات إلى تسهيل وتدعيم ديناميكية العمل الداخلي للمؤسسات من خلال تشجيع تفاعلاتها، وتحسين سيرورة اتخاذ القرارات ومشاركة المواطنين؛
- تمكن حوكمة البعد الالكتروني الشركات والأفراد من الحصول على المعلومات بشكل أسرع وفي أي لحظة من اليوم، دون الالتزام بأوقات الدوام الرسمية للموظفين بالإدارات المحلية؛
- تؤدي إلى الرشادة في تسيير الخدمات العمومية لفائدة مختلف الأعوان العمومية، الخاصة والمواطنين؛
- تتعدى الحدود الجغرافية، حيث أتاحت التكنولوجيا والخدمات عبر الانترنت إمكانية النقل الفوري لكميات كبيرة من البيانات في جميع أنحاء العالم؛

- الشفافية إحدى أهم فوائد حوكمة البعد الالكتروني، التي تسهم في جعل وظائف الأعمال شفافة، وتتيح الشفافية للمواطنين بالاطلاع على جميع المعلومات التي يريدونها، وقتما يريدون بنقرة على الفارة أو بلمسة أصبع ، وعليه فان الشفافية تهدف إلى التقليل والحد من الفساد؛
- تعزيز الاتصالات بين الحكومة وقطاع الأعمال، خصوصا ما يتعلق برواد العمال والشركات الناشئة إذ تحظى بعناية خاصة من طرف الحكومة في ظل توجه الجزائر للاهتمام بالمؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى تسهيل التواصل والتنافس مع الشركات الكبرى الموجودة في السوق؛
- تسهم حوكمة البعد الالكتروني، في تقليل الاحتكار واتاحة فرصة للجميع في ظل انفتاح السوق ما يسمح ببناء سوق شفاف واقتصاد قوي؛
- تعمل حوكمة البعد الالكتروني، على تعزيز المصداقية وبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث تسعى إلى إشراك المواطنين في تسيير شؤونه م بالاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة خصوصا الانترنت؛
- تمثل المساءلة هدفا آخر من أهداف حوكمة البعد الالكتروني، حيث تضمن الشفافية إتاحة المعلومات للمواطنين ومنحهم فرصة الاستدراك والتعديل وبالتالي المساءلة، ما يدفع الحكومة إلى تحسين أدائه ا نظرا لأنها تحت أنظار الشعب، والعمل على تحسين خدماته بشكل طوعي باعتبارها تسعى إلى تطبيق الحوكمة لتسهل الحياة العامة للمجتمع

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك دراسات متفرقة ذات الصلة بموضوع الحوكمة المحلية وعلاقتها بالتنمية المستدامة على وجه الخصوص، ودراسات أخرى تناولت إحدى متغيرات الدراسة غير أنها تناولت الموضوع من وجهات نظر وزوايا متعددة ومختلفة، وبعد الاطلاع عليها تم الاعتماد على بعضها، وعليه نذكر أبرز هذه الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المطلب 01: الدراسات السابقة حول الحوكمة المحلية

الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الحوكمة المحلية والتي تم تصنيفها كما يلي:

1- دراسة لـ: **محمد السعيد سعيداني وآخرون (2023)** تحت عنوان: **الحوكمة ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية- دراسة حالة بلدية ورقلة**، مقال بمجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف،

المجلد(09)، العدد(01)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الحوكمة في تطوير أداء الجماعات المحلية لما تتمتع به من مكانة علمية كإطار فكري من شأنه العمل على تحقيق الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة للنهوض بالتنمية التي تسعى إليها كل الدول، والتحكم في الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

توصلت الدراسة إلا أنه يجب أن تكون هناك شفافية ومشاركة فعالة في التسيير داخل إدارة الجماعات المحلية، وكذا تفعيل دور الرقابة فيها، ومن خلال دراسة عينة الدراسة نجد أن الحوكمة في بلدية ولاية ورقلة لا تزال غير مطبقة بالشكل المطلوب، وهذا راجع إلى عدة عوامل الداخلية والخارجية والتحديات الواقعية بإعتبارها سبب أول في عدم نجاعة تطبيقها.

2- دراسة لـ: **بومدين مشتة (2022-2023)** تحت عنوان: **الحوكمة المحلية كآلية لتحسين تسيير ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر- دراسة حالة ولاية برج بوعريريج،** أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الميزانية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات مكونات الفواعل المحلية في ميدان الدراسة نحو واقع تطبيق الحوكمة المحلية وأثرها على تسيير ميزانية ولاية برج بوعريريج، وكذا اختبار الفروق في إجاباتهم وميولاتهم تبعا لاختلاف فئاتهم ومستواهم التعليمي.

توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها تأثير كل أبعاد الحوكمة منفردة على تسيير ميزانية الولاية، إلا أن تأثيرها مجتمعة يعود إلا بعدين فقط هما: سيادة القانون والرؤية الإستراتيجية، وبصورة أكبر بعد سيادة القانون، كما تبين وجود اختلاف في درجات الموافقة على توفر أبعاد الحوكمة المحلية بميدان الدراسة حسب كل مكون من مكونات الفواعل المحلية، وأظهرت مصالح الدولة القبول الأكبر وبدرجات أعلى لتوفر غالبية المبادئ.

3- دراسة لـ: **جهيدة ركاش (2022)** تحت عنوان: **الحوكمة المحلية مدخل لتدبير الشأن المحلي وترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر- بحث في مضامين البناء والتمكين،** مقال بمجلة السياسة العالمية، مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة بومرداس، المجلد (06)، العدد (01)، جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على موضوع الحوكمة المحلية ودورها في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر، بإعتبارها مقاربة تقتضي وجود الشفافية والمساءلة، وتمكين الجماعات المحلية من المساهمة الفعلية في تدبير الشأن المحلي وإعداد السياسات العمومية والبرامج التنموية، نظرا للصعوبات الكبيرة التي تواجه الإدارة المحلية وعجزها عن تدبير الشأن المحلي.

خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها ضرورة اعتماد مقاربة الحوكمة بإعتبارها أسلوبا تدبيريا فعالا تساهم في تقوية قدرات نظام الإدارة الجزائرية وإرساء الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

4- دراسة لـ: **حمزة برابح وشوقي برابح (2018)** تحت عنوان: **الحوكمة المحلية ودورها في تحسين التسيير للجهاز الإداري المحلي في الجزائر**، مقال بمجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، جامعة الجلفة، العدد 06، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الحوكمة المحلية كآلية لتحسين التسيير في الجماعات المحلية في الجزائر، وذلك من خلال توضيح مظاهر الفساد الإداري في تسيير الجماعات المحلية في الجزائر وأهم التدابير الوقائية لمواجهته، و دور آليات الحوكمة المحلية في ضبط تسيير هذه الجماعات.

توصلت الدراسة إلى أن محاولة بناء نظام متطور للجماعات المحلية في الجزائر لا يتأتى بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم خاصة بذلك، وإنما لا بد من الانسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور، كما أن إدارة وتسيير الجماعات المحلية تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وفي ظل غياب ذلك لن تستطيع الوحدات المحلية هيكلة أو إدارة الخدمات العامة بشكل دقيق باعتبار أن المشاركة الشعبية ضرورة لإيجاد المساءلة داخل المؤسسات المحلية وللتجاوب مع حاجات المجتمع المحلي.

5- دراسة لـ: **جوهرة شرقي (2017-2018)** تحت عنوان: **الحوكمة في الجماعات المحلية واقع وأفاق- دراسة حالة بعض بلديات الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الأداء المالي للجماعات المحلية مع إظهار أن مبادئ الحوكمة المحلية من شأنها أن تعطي ديناميكية لتسيير البلديات، وإبراز ضرورة إشراك المواطن في إعداد الميزانية من أجل شفافية أكثر، وإمكانية مساءلة الأطراف المعنية.

توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها: أن محددات الحوكمة التي تمثلها المشاركة والشفافية والمساءلة غائبة في البلديتين اللتان شملتهما الدراسة، خاصة فيما تعلق بمشاركة الجمهور في اعداد الميزانية؛ والإفصاح عن النتائج المحققة خلال السنة، كما سجلنا أنه رغم إلزامية الرقابة الداخلية والخارجية، إلا أنها تبقى إجراءات روتينية لا تنتهي بتقارير تفرض المساءلة على المسؤول.

المطلب 02: الدراسات السابقة حول التنمية المستدامة

الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع التنمية المستدامة والتي تم تصنيفها كما يلي:

1- دراسة لـ: **رشيدة بوجحفة ورضا بن التومي (2023)** تحت عنوان: **الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر- دراسة حالة بلدية سيدي امحمد بن علي ولاية غليزان و بلدية أولاد دراج ولاية المسيلة**، مقال بمجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم، المجلد 07، العدد 01، تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم كل من الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة ومناطق الظل، وشرح دور الجماعات المحلية في تحقيقها، وتحديد التحديات التي تواجهها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، وقد ركزت الدراسة كذلك على المجهودات المبذولة من قبل الجماعات المحلية خاصة بعد تعليمات رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" للنهوض بمناطق الظل من أجل ضمان الأمن الإنساني لساكنة هذه المناطق.

توصلت هذه الدراسة إلى أن التنمية المستدامة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة، ويتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وأوصت الدارسة بضرورة إعادة النظر في قانون الجماعات المحلية – خاصة وأنه قد شكلت لجنة لمراجعة قانون البلدية والولاية يحدد دور واضح للوحدات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ويتلائم مع قدراتها المادية والبشرية، مع ضرورة إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة للجماعات المحلية في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية.

2- دراسة لـ: **أمال موساوي وحياة قريشي (2020)** تحت عنوان: **دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر- دراسة حالة بلدية سيدي عيسى**، مقال بمجلة إبن خلدون للإبداع والتنمية، الملحقة الجامعية قصر الشلالة، جامعة تيارت، المجلد 02، العدد 01، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية في إحداث وتحقيق التنمية المحلية المستدامة إنطلاقا من الوسائل والموارد المتاحة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن التنمية المحلية هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسة، كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة للأعمال المتعلقة لهذا الجانب، كما أن التنمية المحلية تعاني مجوعة من المعوقات في مختلف الجوانب وعلى جميع الأصعدة، هذه المشاكل باتت تحد من كفائتها وفعالياتها.

3- دراسة لـ: **صادق زوين (2020)** تحت عنوان: **الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002-2020**، مقال بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة 02، المجلد 09، العدد 01.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة حيث يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ السياسة العامة للدولة، خاصة وأن الجزائر قد التزمت في برامجها التنموية بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وقد تطرقت الدراسة إلى تجربة بلدية وادي العثمانية بولاية ميلة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة خلال الفترة 2002-2020.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الجماعات المحلية هي الشريك الأمثل للدولة في تحقيق التنمية الشاملة عن طريق التوجه نحو نموذج جديد للتسيير قائم على المبادرات والمشاريع المنشئة للثروة وتشجيع الاستثمار المحلي وحوكمة التنمية المحلية المستدامة.

4- دراسة لـ: **أحمد عبيد الرشيدي (2018)** تحت عنوان: **دور إدارة الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية في التنمية المستدامة- حالة أمانة منطقة حائل (2010-2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الجماعات المحلية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر03، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع إدارة الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية ودور المحافظات والبلديات والمجالس المنتخبة في التنمية المستدامة دراسة حالة بأمانة منطقة حائل 2010-2015.

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تهتم الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية بالتخطيط لبرامجها وفق رؤية تسعى من خلالها لتحقيق وترسيخ مفاهيم تغيير وتطوير المجتمع.
- تحرص الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية على تعزيز مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي وأهميته، وتطوير مفهوم المشاركة المجتمعية، وذلك لأهميته ولدوره في عملية تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.
- تحرص الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية على العمل على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص والمجتمع لتحقيق الأهداف التنموية.

5- دراسة لـ: **وافية فروخي (2018)** تحت عنوان: **آليات تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تفعيلها- دراسة ميدانية على بلدية الدويرة 2020**، مقال بمجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، العدد 05، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجماعات المحلية وكذا التنمية المستدامة أهميتها أهدافها وكذا مؤشراتها، وما تسعى إليه في تحقيق حياة أفضل للأفراد من حيث السكن وكذا البيئة، من خلال الحفاظ عليها والتقليل من مخاطرها مع الاستخدام العقلاني للموارد المتوفرة وفي نفس الوقت المحافظة على نصيب الآجيال القادمة.

توصلت الدراسة إلى أن دور الجماعات المحلية لم يرق إلى التفعيل الحقيقي للتنمية المستدامة نظرا للتركيبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمحيطها، وكذا ضعف آلياتها التي تعتمدها في تحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى عدم قدرة البلديات على استرجاع كل ممتلكاتها الآمر الذي يقلل من إيرادات ممتلكاتها، ويمكن القول انه يجب على الجماعات المحلية أن لا تعتمد بشكل كبير على الآليات الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة فيجب عليها أن تنتج مواردها المالية بنفسها وذلك بضبط كل أمورها من خلال: تحصيل كل ممتلكاتها، استغلال المرافق الغير مستغلة التي يمكن أن تعود عليها بإيرادات، التركيز على الاستثمار الصناعي وجذب المستثمرين الخواص للاستثمار في البلدية أو الولاية من خلال تقديم تسهيلات والدعم.

المطلب 03: الدراسات السابقة حول الحوكمة والتنمية المستدامة

الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الحوكمة والتنمية المستدامة والتي تم تصنيفها كما يلي:

1- دراسة لـ: **علي طايل أحمد قوقزة (2023)** تحت عنوان: **تطبيق نظام الحوكمة في البلديات وأثرة في تحقيق التنمية المحلية**، مقال بمجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مركز الأبرار للأبحاث والدراسات الإنسانية، السودان، المجلد 04، العدد 02، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحوكمة وما هي متطلباتها وأهدافها في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك معرفة الأثر الناتج عن أثر تطبيق نظام الحوكمة في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية على تحقيق التنمية المحلية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن ابرز هدف لتطبيق الحوكمة هي تحقيق التنمية الاقتصادية وتخصيص الموارد والكفاءة في استغلالها، ومن أثار الحوكمة تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل، وأوصت الدراسة العمل على زيادة الاهتمام بمكونات ومعايير حوكمة البلديات، والسعي لتفعيل دورها

لما لها من أثر ايجابي في دعم أحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء في البلدية من خلال إقامة الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات العلمية.

2- دراسة لـ: **محمد محبوبي ومعمر حامدي (2022)** تحت عنوان: **إسهامات حوكمة الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، مقال بالمجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، المجلد 06، العدد 01.

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق الى مميزات ومعوقات تطبيق الحكم الراشد على المستوى المحلي واثر ذلك على التنمية المحلية وتحسين معيشة المواطنين، وذلك من خلال تسليط الضوء على إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة في الإدارة المحلية للارتقاء بالخدمة العمومية والتركيز على ايجابيات تطبيق الحوكمة خصوصا على التنمية المحلية مع توضيح المعوقات التي تعترض العملية وسبل تذليلها.

توصلت هذه الدراسة إلى حتمية اعتماد الحوكمة الإدارية المحلية لتحسين أداء الجماعات المحلية والرفع من جودة الخدمة العمومية للوصول إلى تنمية محلية ووطنية شاملة، لذا أصبح من الضروري التحول إلى حوكمة إدارة الجماعات المحلية والتي تعني تعاون المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص، عن طريق تسيير مصالحهم المشتركة وممارسة حقوقهم وواجباتهم في إطار مبادئ المشاركة في صنع القرار والمساءلة والفعالية والشفافية من اجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و تحقيق الأهداف المرسومة ، كما أن تحقيق الحوكمة المحلية يتطلب أساسا وجود إرادة سياسية لدى صانعي القرار، إذ لا يمكن الحديث عن حوكمة إلا في ظل حكم ديمقراطي حقيقي.

3- دراسة لـ: **عبد المجيد أونيس ومريم شيبة (2021)** تحت عنوان: **الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة المحلية بالجزائر**، مقال بالمجلة الدولية للأداء الاقتصادي، مخبر أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، جامعة بومرداس ، المجلد 04، العدد الخاص، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تجسيد الحوكمة المحلية ومبادئها في التسيير المحلي العمومي بإعتبار أن الحوكمة المحلية تعد أداة ووسيلة هامة في تسيير و تدبير الشؤون المحلية، لذا وجب على المسؤولين والسلطات المحلية تفعيل هذه الحوكمة ومبادئها بالشكل الجيد والفعال على المستوى المحلي، هذا ما يؤدي في الأخير إلى تجسيد تنمية محلية مستدامة بالجزائر حقيقية وناجعة.

توصلت الدراسة إلى أن اعتماد الحوكمة المحلية في تسيير الجماعات المحلية تعد أحد المحاور ذات الأولوية في تدبير الشأن العام على المستوى المحلي، إذ تتوقف فعالية الجماعات المحلية بمدى تجسيد مبادئ الحوكمة المحلية، كما ينبغي تجسيد مشاركة مختلف منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والمواطنين وكل الأطراف المعنية بالشأن المحلي من أجل بناء الجماعات المحلية الحديثة وفق أسس عصرية مكرسة لمبادئ الحوكمة المحلية

وبما يحقق التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة ستمنح للجماعات المحلية دور المحرك الأساسي في عملية التنمية المحلية من أجل توفير مناصب شغل، وتوسيع المشاركة المجتمعية وتلبية الحاجات المحلية، كما ستساهم في تطوير القدرات المحلية بما يخدم الاقتصاد الوطني.

4- دراسة لـ: **ليلى غضبان (2021)** تحت عنوان: **دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة،** مقال بمجلة الاقتصاد الصناعي، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة باتنة 01، المجلد 11، العدد 02، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التعريف أولا بحوكمة الشركات، ثم التطرق إلى التنمية المستدامة، وكنقطة ثالثة إبراز دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة فلا يمكن أن تكون تنمية مستدامة دون وجود حكم راشد، فهناك إجماع مطلق على ثلاثية القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني كشروط لتحقيق التنمية المستدامة، فالحوكة ليست هدفا في حد ذاته فحسب، بل وشرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون النيل من حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.

5- دراسة لـ: **مفتاح حرشاو (2021)** تحت عنوان: **الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستقلة في ظل الشراكة المجتمعية،** مقال بمجلة أبحاث ودراسات التنمية، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 08، العدد 02، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة المحلية في تحقيق وتعزيز التنمية المحلية المستقلة، وذلك من خلال آليات المشاركة خاصة في ظل تراجع دور الدولة في الوقت الذي بدأ فيه الحكم المحلي يظهر كمستوى للتنظيم الجيد والإطار الأكثر ملائمة داخل أقاليم الدولة بما يتوافق وخصوصيات كل منطقة، فالسياسة التنموية الهادفة هي التي تقوم على أساس الإنتقال من حالة الركود إلى حالة التقدم وتجعل من الجماعات المحلية البنية الأساسية في هرم الدولة والتعبير الواقعي عن سياستها وتعكس تدخلها العادل والمتوازن من جهة، ومن جهة أخرى يفرض عليها هذا الوضع ومن أجل تحقيق الحكامة الجيدة أن ينصهر جميع الفاعلين المحليين إعتمادا على مقاربة دينامية قائمة على الشراكة، الغاية منها خلق مناطق اقتصادية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المحلية مطلب مجتمعي تسعى كل الدول للوصول إليه معتمدة في ذلك على تسخير كل الإمكانيات المتاحة ولن يتأتى هذا المطلب إلا ساهمت الفواعل المجتمعية الأخرى كالمجتمع المدني والقطاع الخاص في الدفع بعملية التنمية المحلية على اعتبارها أساس تحقيق التنمية الوطنية

الشاملة خاصة في ظل تراجع دور الدولة، إذ أن الحوكمة المحلية بما توفره من مشاركة فعالة ومسائلة وشفافية، سلطة القانون والاستدامة الحل الأنجع للنهوض بالتنمية المحلية والدفع بها للأمام.

خاتمة الفصل:

على ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن ظهور الاهتمام بمفهوم الحوكمة المحلية لم يكن من قبيل الصدفة وإنما كانت له مبرراته ودوافعه، ورغم الإختلاف الكبير حول مفهومه، أهدافه وتحديد أبعاده وعلاقته بالتنمية المستدامة، إلا أنه هناك إجماع مطلق على ثلاثية القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني كشروط لتحقيق التنمية المستدامة، فالحوكمة ليست هدفا في حد ذاته فحسب بل وشرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون النيل من حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.

الإطار التطبيقي

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لبلدية المسيلة

المبحث الأول: بطاقة فنية حول بلدية المسيلة

المطلب الأول : تقديم بلدية المسيلة

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة لبلدية المسيلة

المطلب الأول : إمكانيات بلدية المسيلة

المطلب الثاني : الانجازات التنموية لبلدية المسيلة

المطلب الثالث: الصعوبات والعراقيل التنموية لبلدية المسيلة

تعتبر حوكمة الجماعات المحلية أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري، وتأخذ مكانة هامة في الأنظمة الداخلية لمختلف الدول، وذلك يرجع إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف الميادين، فهي من أقرب الإدارات من المواطن ونابعة من الشعب، فهي بمثابة همزة وصل بين الإدارة المركزية والمجتمع المحلي، تنقل انشغالات المجتمع المحلي إلى السلطات العليا، كما التي تتولي القيام والتكفل بجميع انشغالات وحاجيات المواطنين المحلين، آخر وبالتالي فهي وحدة أساسية لابد منه.

المبحث الأول: بطاقة فنية حول بلدية المسيلة

بلدية المسيلة هي إحدى بلديات ولاية المسيلة الجزائرية. تقع في شمال شرق الولاية، على بعد حوالي 200 كيلومتر من العاصمة الجزائر. ويبلغ عدد سكانها حوالي 120 ألف نسمة. تُعرف بلدية المسيلة بأنها "عروس الحضنة"، وهي مركز تجاري وثقافي مهم في ولاية المسيلة. وتضم البلدية العديد من المعالم التاريخية والثقافية .

المطلب 01 : تقديم بلدية المسيلة

أولا: تعريف بلدية المسيلة

تأسست مدينة المسيلة سنة 315 هـ الموافق لسنة 927 م من طرف أبو القاسم محمد بن عبيد الله وأطلق عليها اسم المحمدية، كما عرفت باسم زابي وهناك من ربط تسمية المسيلة بقبيلة ماسيليا التي توسع نفوذها حتى شمل ما يعرف قديما بإقليم نوميديا وبزوال هذه القبيلة بقي اسم المدينة بالمسيلة، كما تدعى بالحضنة وهناك من يرى أن أصل تسمية المسيلة سواء كانت أطلقت من طرف العرب أو البربر يعود إلى أن المدينة على شكل حوض ذو مجاري مائية و لا ننسى أن موقع المسيلة في حد ذاته يعرف بحوض الحضنة.

ثانيا: موقع البلدية

إن طبيعة التضاريس في منطقة المسيلة هي التي ساعدت على تمركز السكان و تعاقب الحضارات منذ الأزمنة الغابرة كما تثبته الأماكن الأثرية و أكبر دليل على ذلك تواجد عدة رسوم و نقوش صخرية رسمها الإنسان القديم عن الحيوانات التي كانت موجودة بالمنطقة ، عدة مناطق تشهد على مرور المحاربين و التجار الرومان و ما بقي خلفهم من أطلال و كتابات صخرية . إن تاريخ المنطقة تغير كليا عند مجيء العرب و المسلمين في القرن السابع و خلال القرن الأول للفتح الإسلامي حيث اعتنق السكان الدين الإسلامي و دافعوا عنه حتى الاستشهاد نظرا

لسماحة الإسلام وعالميته تحت شعار الوحدانية و العدل ، تلاها فترة وصول الهلاليون سنة 1052 م وعرفت المنطقة التواجد التركي حيث كما يبينه تواجد الحي السكني للأتراك المسمى بالكراغلة . ويجدر بنا الذكر بأن لبلدية المسيلة تاريخ حافل إبان الاستعمار الفرنسي حيث عرفت المنطقة عدة معارك حربية ، حيث عانت المنطقة من بشاعة للاستعمار الفرنسي من تعذيب و تنكيل بالسكان ، هذا و قد ناضل أبناؤها وجاهدوا و كان لهم دور كبير في نجاح الثورة الجزائرية.

الخريطة رقم 01 : خريطة بلدية المسيلة.

المصدر: الموقع الرسمي للولاية، 2023.

المطلب 02 : الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة

سنحاول في هذا المطلب التعرف على الهيكل التنظيمي للبلدية وكذا مصالح البلدية، ونظرا لكبر حجم الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة سنحاول التعرف عبيه من خلال المديريات التابعة لها، حيث يضم الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة الأمانة العامة وأربع مديريات وهي : مديرية الادارة والمالية، مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية، مديرية الصيانة العامة والوسائل، مديرية الصفقات المتابعة والتعمير وهذا ما سنوضحة في الشكل المرفق.

الشكل 03: الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة

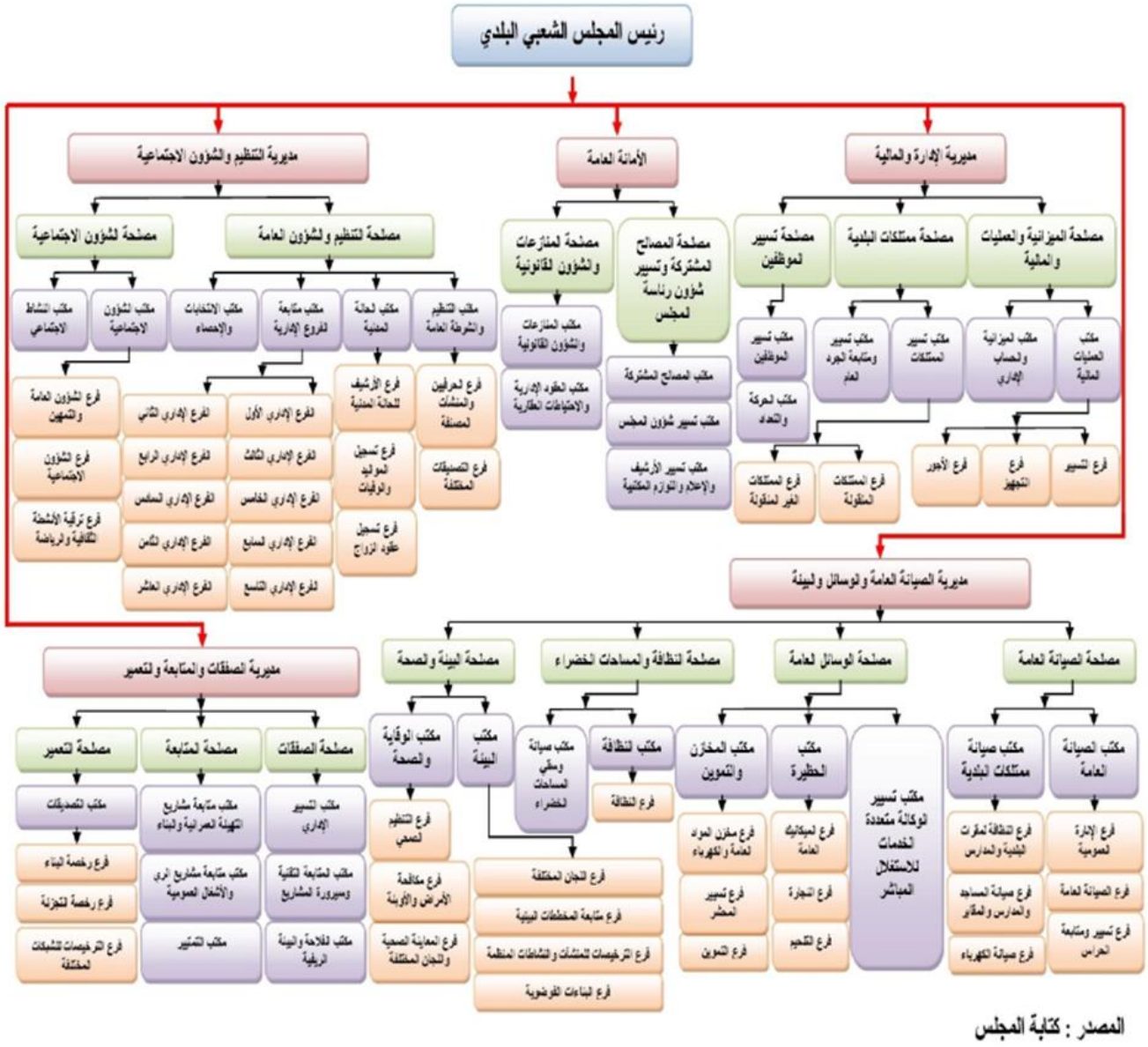

المصدر: كتابة المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة 2023

من خلال الهيكل التنظيمي للبلدية يتضح أنها تضم أربع مديريات وهي :

- مديرية الإدارة والمالية؛
- مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية؛

- مديرية الصيانة العامة والوسائل والبيئة؛
- مديرية الصفقات والمتابعة والتعمير.

حيث ترتبط هذه المديريات المختلفة بالأمانة العامة ورئاسة المجلس للبلدية والتي بدورها تنقسم إلى مصلحتين:

- مصلحة المصالح المشتركة وتسيير رئاسة المجلس؛
- مصلحة المنازعات والشؤون القانونية.

01-الأمانة العامة ورئاسة المجلس: تنقسم إلى مصلحتين

أ-مصلحة المصالح المشتركة وتسيير الرئاسة المحلية: تتكون من ثلاث مكاتب

- مكتب المصالح المشتركة؛
- مكتب تسيير شؤون المجلس؛
- مكتب الأرشيف والإعلام واللوازم المكتبية.

ب-مصلحة المنازعات: تنقسم إلى مكتبين

- مكتب المنازعات والشؤون القانونية؛
- مكتب العقود الإدارية والاحتياجات العقارية.

02)مديريات إدارة بلدية المسيلة

02-1)مديرية الإدارة والمالية

تنقسم مديرية الإدارة والمالية إلى ثلاث مصالح

أ-مصلحة الميزانية والعمليات المالية: التي بدورها تنقسم إلى مكتبين

- مكتب الميزانية والحساب الإداري؛
- مكتب العمليات المالية الذي ينقسم إلى ثلاث فروع(التسيير- التجهيز- الأجور).

ب-مصلحة ممتلكات البلدية: تنقسم إلى مكتبين

- مكتب تسيير الممتلكات؛
- مكتب تسيير ومتابعة الجرد الذي ينقسم إلى فرعيين هما :

(فرع الممتلكات المنقولة – فرع الممتلكات غير المنقولة)

ج-مصلحة تسيير الموظفين: تنقسم إلى مكتبين

- مكتب الحركة والإحصاء؛

- مكتب تسيير الموظفين(عمال وموظفين).

02-2)مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية

تنقسم مديرية التنظيم والشؤون العامة إلى مصلحتين:

أ-**مصلحة الشؤون الاجتماعية:** التي بدورها تنقسم الى مكتبين

- مكتب الشؤون الاجتماعية
- مكتب النشاط الاجتماعي

ب-**مصلحة التنظيم والشؤون العامة:** التي بدورها تنقسم إلى أربع مكاتب

- مكتب التنظيم والشرطة العامة الذي ينقسم إلى فرعين:

✓ فرع التصديقات؛

✓ فرع الحرفيين والمنشآت.

- مكتب الحالة المدنية والذي ينقسم إلى ثلاث فروع:

✓ فرع أرشيف الحالة المدنية؛

✓ فرع تسجيل المواليد؛

✓ فرع تسجيل عقود الزواج.

- مكتب متابعة الفروع الإدارية وعددها سبعة فروع على مستوى إقليم البلدية

(الجعافرة، بوخميسة،270 مسكن،1000 مسكن، اشبيليا،05 جويلية، مزرير ،حي166 مسكن).

- مكتب الإنتخابات والإحصاء.

02-3)مديرية الصفقات والمتابعة والتعمير: تنقسم إلى ثلاث مصالح

أ-**مصلحة الصفقات:** التي تنقسم إلى ثلاث مكاتب هي

- مكتب التسيير ؛
- مكتب المتابعة التقنية وسيرورة المشاريع؛
- مكتب الفلاحة والبيئة الريفية.

ب-**مصلحة المتابعة:** تنقسم إلى ثلاث مكاتب

- مكتب متابعة المشاريع التهيئة والبناء ؛
- مكتب متابعة مشاريع الري والأشغال العمومية؛
- مكتب التعمير.

ج-مصلحة التعمير: تنقسم إلى مكتبين

- مكتب الدراسات العمرانية والذي بدوره ينقسم إلى فرعين هما:
  - ✓ فرع المتابعة؛
  - ✓ فرع التخطيط والبرمجة.
- مكتب التصديقات وينقسم إلى ثلاث فروع هي:
  - ✓ فرع رخصة البناء؛
  - ✓ فرع رخصة التجزئة؛
  - ✓ فرع الترخيصات للشبكات.

02-4)مديرية الصيانة العامة والوسائل والبيئة: تنقسم إلى أربع مصالح:

أ-مصلحة الصيانة العامة: تنقسم إلى مكتبين هما

- مكتب الصيانة العامة والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث فروع:
  - ✓ فرع الإنارة العمومية؛
  - ✓ فرع الصيانة العامة؛
  - ✓ فرع المتابعة والإشراف على الحراس.
- مكتب صيانة الممتلكات والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث فروع:
  - ✓ النظافة لمقرات البلدية والمدارس؛
  - ✓ صيانة المساجد والمدارس والمقابر؛
  - ✓ صيانة الكهرباء.

ب-مصلحة الوسائل العامة: تنقسم إلى ثلاث مكاتب هي

- مكتب الحضيرة وينقسم إلى ثلاث نشاطات:
  - ✓ نشاطات الميكانيك العامة؛
  - ✓ نشاط النجارة؛
  - ✓ نشاط التلحيم.
- مكتب المخازن والتخزين ونقسم إلى الأنشطة التالية:
  - ✓ قطع الغيار؛
  - ✓ مخزن المواد العامة والكهرباء؛
  - ✓ تسيير المحشر؛
  - ✓ التموين.

- مكتب تسيير الوكالة المتعددة الخدمات والاستغلال المباشر

د-مصلحة النظافة والمساحات: تنقسم إلى ثلاث مكاتب هي

- مكتب النظافة؛
- فروع حسب مخطط النظافة؛
- مكتب صيانة وسقي المساحات.

هـ-مصلحة البيئة والصحة وينقسم إلى مكتبين :

- مكتب البيئة والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث فروع:
  - ✓ فرع اللجان المختلفة؛
  - ✓ فرع متابعة المخططات البيئية والترخيصات للمنشآت والنشاطات المنظمة؛
  - ✓ فرع البناء الفوضوي؛
- مكتب الوقاية والصحة والتنظيم وينقسم إلى:
  - ✓ نشاط مكافحة الأمراض والأوبئة؛
  - ✓ نشاط المتابعة الصحية واللجان المختلفة.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة لبلدية المسيلة.

من خلال التعرف على بلدية المسيلة، بالإضافة الى دراسة نشأتها وموقعها الجغرافي وتقسيمها الإداري ومصالحها، سيتم التطرق في هذا المطلب الى دراسة الامكانيات التي تتوفر عليها بلدية المسيلة، وكذا أهم الانجازات المحققة في الفترة الممتدة من (2021 – 2024) .

المطلب 01 : إمكانيات بلدية المسيلة.

سيتم في هذا المطلب تحديد أهم الإمكانيات التي تتميز بها بلدية المسيلة ، بحيث معرفة الامكانيات التي تتوفر عليها البلدية من إمكانيات بشرية واقتصادية.

أولا : الامكانيات البشرية.

الجدول01: الامكانيات البشرية لبلدية المسيلة

الرقم	التعيين	العدد	
01	المساحة	233.2 كم²	
02	عـــدد السكـــان	156 647 نسمة (أحصاء 2023)	
03	طبيعـــة البلديـــة	اقتصادية تجارية	
04	عــدد الهياكـل التربويـــة	مـــــدارس:	75
		متوسطـــات:	24
		ثانويـــــات:	11
		مراكز التكوين:	03
05	عدد الهياكل الصحيـة	المؤسسات العمومية الاستشفائية: 01	
		العيـادات المتعـددة الخدمـات: 03	
		قاعـات العلاج :	09
		عيادات الـولادة :	01
		مراكز الصحيـة :	02
06	عدد الهياكل الشبابية والثقافية والرياضية	دور الشـباب:	03
		مراكز الشباب:	02
		مكتبـــات :	04
		قاعات سينما:	02
		مـراكز ثقافيـة:	02
		ملاعب كبيرة	02
		ملاعب جوارية	23
		قاعات رياضية	05
		مسابح	06
07	عدد الهياكل السياحية	فنـــــادق:	03
		بيوت الشبـاب:	01
		مـدارس فندقيـة:	00
		مواقـع أثريـة:	01
		متاحـــــف:	02
08	المناطق الصناعية ومناطق النشاطات	منطقة صناعية : 02 منطقة نشاطات 02	
09	المؤسسات الكبرى والاستراتيجية	13	
10	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	غير متاح	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المصلحة التقنية لبلدية المسيلة

بلغ عدد سكان بلدية المسيلة 156647نسمة (احصاء 2023).

ثانيا: الامكانيات الاقتصادية.

بما أن بلدية المسيلة ذات طابع فلاحي، سيتم أولا التطرق الى القطاع الفلاحي ثم الى قطاع التجارة.

- **القطاع الفلاحي:**

تمت الإشارة في السابق أن بلدية المسيلة تتميز بطابعها الفلاحي، وفي إجابة على السؤال كم تقدر المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية في بلدية المسيلة؟ أجاب السيد المندوب الفلاحي لبلدية المسيلة تقدر المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية بـ 276000هكتار، غير أن المساحة الفلاحية المستغلة تقدر بحوالي 17000هكتار، والمساحات المسقية بـ 1572هكتار، أما الباقي من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية لبلدية المسيلة فهو موزع كالآتي:

660 هكتار في مناطق للزراعة التقليدية. 4160 هكتار للسطوح الصغيرة والكبيرة. 6.5 هكتار مخصصة للغابات.

وفي سؤال آخر يخص المساحة الصالحة للزراعة فقد أجاب أنها بلغت 2052هكتار منها 02 هكتار استصلاح، وتوزع المساحة الصالحة للزراعة كالآتي:

- زراعة الحبوب بمساحة 244هكتار من المساحة الصالحة للزراعة.

– زراعة النخيل 121هكتار من المساحة الصالحة للزراعة.

– أما فيما يخص الزراعة تحت الرش المحوري فقد بلغت 117.5هكتار

موزعة كالآتي:

– زراعة الخضروات بمساحة 76.7هكتار.

– زراعة الأعلاف بمساحة 41 هكتار.

– الزراعات الصناعية 1 هكتار (الفلاحي).

والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم02: الإنتاج الفلاحي لبلدية المسيلة.

النوع	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)

الحبوب	244	4616
الطماطم	14.5	2260
البصل	14	1550
البطاطس	6	2000
الخضروات المحمية	6.5	3162
الأعلاف	14	20

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المندوب الفلاحي لبلدية المسيلة

-الإنتاج الحيواني:

وفي سؤال عن الإنتاج الحيواني في بلدية المسيلة أجاب السيد المندوب الفلاحي لبلدية المسيلة (أما فيما يخص الإنتاج الحيواني فإن بلدية المسيلة تتوفر على منتوج حيواني معتبر، يتمثل فيما يلي :

الجدول رقم 03: الإنتاج الحيواني لبلدية المسيلة

النوع	الوحدة	الإنتاج
اللحوم الحمراء	القنطار	3570
اللحوم البيضاء	قنطار	646
الحليب	لتر	116152

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المندوب الفلاحي لبلدية المسيلة.

- ارتكز الانتاج الحيواني للحوم الحمراء في القرى وذلك في كل من مزرير، أولاد بديرة، أولاد سلامة حيث قدرت الثروة الحيوانية بـ (الأبقار 460 رأس – الأغنام 10760 رأس – الماعز 7670 رأس)
- أما الانتاج الحيواني للحوم البيضاء، كانت الثروة الحيوانية لبلدية المسيلة تقدر بـ 340000 دجاجة، بتواجد 124 ما بين حضيرة ومستودع لتربية الدواجن.

- انتاج الحليب ارتكز في مستثمرتين كل من قفي المتواجدة بقرية أولاد بديرة، والاخوة ديلمي (ملبنة حضنة حليب) المتواجدة بإقليم قرية مزرير.
- **قطاع التجارة:**

من خلال التسجيلات في السجل التجاري، يتبين أن عدد التجار ببلدية المسيلة 10456 تاجر بحيث تقتصر 40%من النشاط التجاري في بلدية المسيلة على تجارة التجزئة 60% المتبقية تخص قطاع الإنتاج الصناعي والحرفي، تجارة الجملة، والاستيراد والتصدير وقطاع الخدمات كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 04: القطاع التجاري لبلدية المسيلة

البلدية	قطاع النشاطات						
	الإنتاج الصناعي	الإنتاج الحرفي	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	الاستيراد والتصدير	الخدمات	المجموع
المسيلة	1745	15	776	4277	62	3447	10546
النسبة	%16	%0.3	%7	%41	%01	%33	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المندوب الفلاحي لبلدية المسيلة.

المطلب 02: الانجازات التنموية لبلدية المسيلة

إن مجال تدخل البرامج البلدية للتنمية يشمل عدة قطاعات، نحاول تحليل عملية توزيع مشاريع برنامج دعم النمو الاقتصادي على مختلف البرامج (كالتهيئة الحضرية ، والصرف الصحي ، والماء الصالح للشرب ، والانارة العمومية) .

الجدول 05 : الانجازات التنموية لبلدية المسيلة (2021-2024)

المشروع	المبلغ (دج) 2021	المبلغ (دج) 2022	المبلغ (دج) 2023	المبلغ (دج) 2024
انجاز وتجديد الصرف الصحي	57 883 562 .03	124 260 .00	53 790 719 .67	33 310 463 .33
انجاز الانارة العمومية	16 275 065 .00	34 425 305 .00	40 082 538 .00	35 773 309 .50
انجاز وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب	8 148 643 .80	7 482 561 .20	52 072 264 .79	6 746 311 .39
انجاز تهيئة حضرية	22 899 624 .46	23 589 355 .31	53 497 177 .55	68 915 631 .50

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مكتب مصلحة الصفقات لبلدية المسيلة

- كانت الحصيلة الإجمالية للإنجازات 105 206 895.29 ما يمثل نسبة 11.28% من المجموع الاجمالي للإيرادات والمقدر بـ 932 347 751.97 دج لسنة 2021 .
- ركز المجلس الشعبي البلدي على تجديد شبكة الصرف الصحي قبل الانطلاق في مشاريع التهيئة الحضرية حيث كانت لها الحصة الاكبر بنسبة 55.02 % من الحصيلة الاجمالية للإنجازات.
- شملت الانجازات التنموية جل الأحياء والقرى لبلدية المسيلة حيث استفاد 44 حي أو قرية منها.
- كانت الحصيلة الإجمالية للإنجازات 656 621 481.51 دج مايمثل نسبة 5.70% من المجموع الاجمالي للإيرادات والمقدر بـ 1 150 571 510.25 دج لسنة 2022.
- ركز المجلس الشعبي البلدي على انجاز الإنارة العمومية حيث كانت لها الحصة الاكبر بنسبة 52.46 % من الحصيلة الاجمالية للإنجازات.
- كانت الانجازات التنموية ضعيفة من حيث المبلغ المرصود لها أو من حيث الأحياء والقرى المستفادة لبلدية المسيلة والمقدرة بـ 32 حي أو قرية.
- كانت الحصيلة الإجمالية للإنجازات 1 994 427 700.01 دج مايمثل نسبة 17.57 % من المجموع الاجمالي للإيرادات والمقدر بـ 1 135 240 193.95 دج لسنة 2023.
- الأحياء والقرى التي استفادت من تجديد شبكة الصرف الصحي سنة 2021 استفادت من تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب.

- يمكن اعتبار سنة 2023 سنة تنموية بإمتياز.
- شملت الانجازات التنموية جل الأحياء والقرى لبلدية المسيلة حيث استفاد 39 حي أو قرية منها.
- كانت الحصيلة الإجمالية للإنجازات 796.72 745 144 دج مايمثل نسبة 11.41 % من المجموع الاجمالي للإيرادات والمقدر بـ 510.25 571 150 1 دج لسنة 2024.
- ركز المجلس الشعبي البلدي على مشاريع التهيئة الحضرية حيث كانت لها الحصة الاكبر بنسبة 47.61 %من الحصيلة الاجمالية للإنجازات.
- الانجازات التنموية كانت ضعيفة مقارنة بسنة 2023 ويرجع ذلك الى التركيز على اعطاء الوجه الجمالي للمدينة حيث خصص مشروع تهيئة حضرية يمس الشارع الرئيسى لبلدية المسيلة (قيد الانجاز).

الشكل 04: انجازات وتجديد الصرف الصحي لبلدية المسيلة(2021-2024)

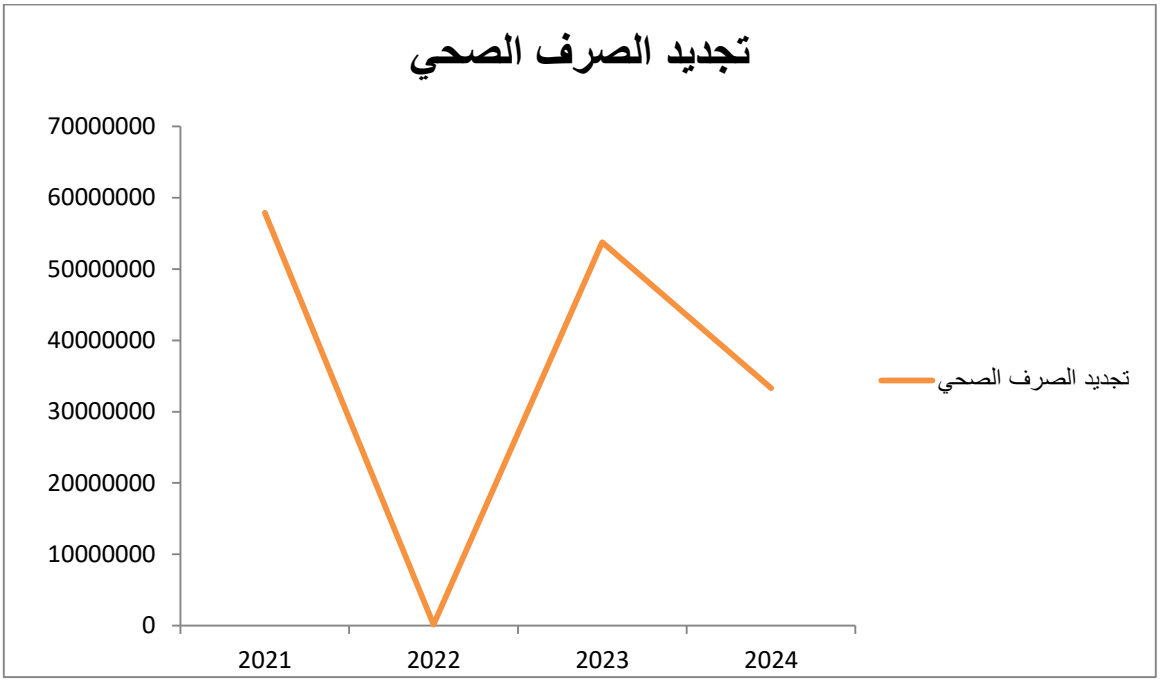

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الإنجازات التنموية للفترة 2021-2024

تجلى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ايصال الخدمات الضرورية للساكنة، وكذلك تجلى البعد البيئي للتنمية المستدامة في عدم استنزاف الموارد طبيعية أو إهدار البيئة الطبيعية، ومن مهام الحوكمة المحلية التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين، التي تعتبر بعدا اجتماعيا للحوكمة المحلية.حيث تجلت في مايلي:

- أخذت سنة 2021 الحصة الأكبر في محال انجاز وتجديد شبكة الصرف الصحي لبلدية المسيلة، لإعتبار تجديد شبكة الصرف الصحي نقطة انطلاق للمشاريع التنموية الأخرى.
- سنة 2022 بداية العهدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي الجديد الذي حاول التركيز في بداية عهدته على المشاريع الظاهرية.
- سنة 2023 و 2024 ركز المجلس البلدي على تجديد شبكات الصرف الصحي في الأحياء المقترحة فيما بعد للتهيئة الحضرية.

الشكل 05: انجازات الانارة العمومية لبلدية المسيلة (2021-2024)

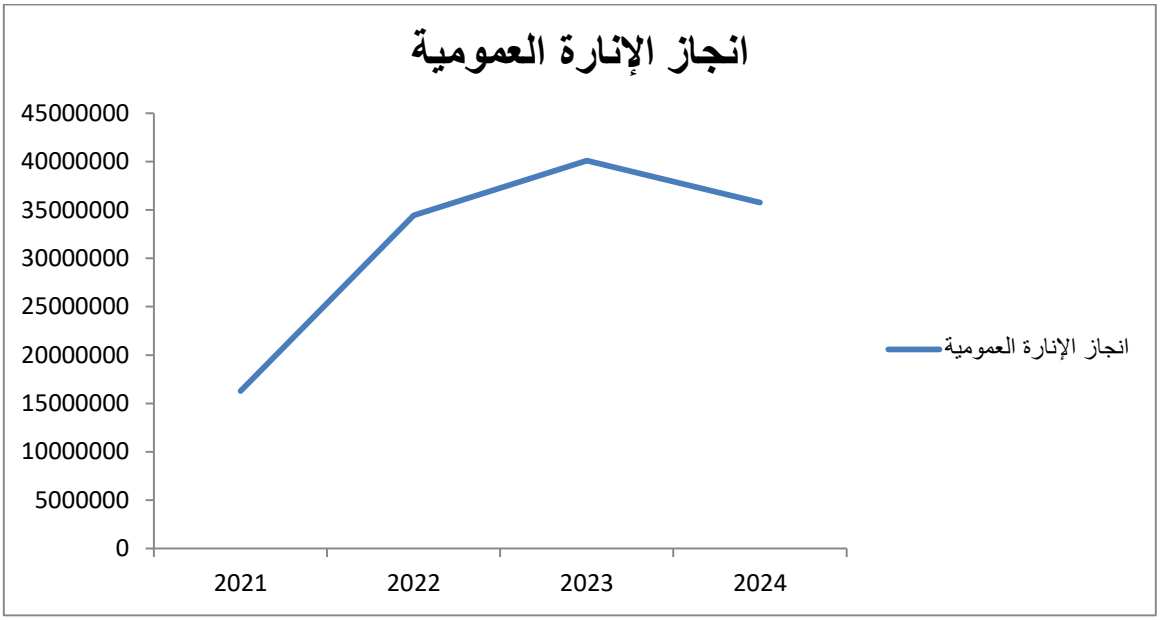

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الإنجازات التنموية للفترة 2021-2024

تجلى البعد الاقتصادي للحوكمة المحلية من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية، في مسار العملية التنموية المستدامة والفعالة بحيث:

- ابتداء من سنة 2022 إلى غاية 2024 بدأت إعادة تجديد الانارة العمومية بمصابيح LED في مكان المصابيح الفسفورية .
- قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. حيث تم اعادة استعمال المصابيح الفوسفورية على مستوى قرى ومداشر البلدية.
- ما يميز سنة 2022 أنه تم خلالها إقتناء لوازم وكمية معتبرة من مصابيح الانارة العمومية يتم استغلالها الى يومنا هذا.

الشكل 06: انجازات وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لبلدية المسيلة (2021-2024)

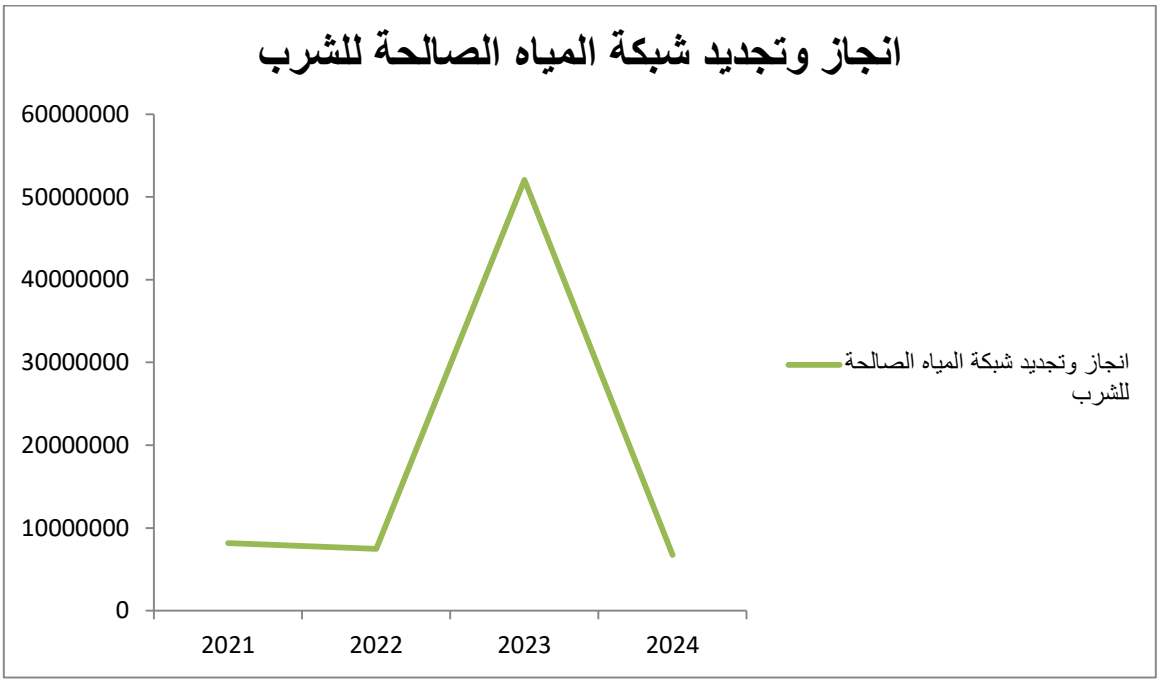

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الإنجازات التنموية للفترة 2021-2024

- تتجلى خاصية الحوكمة المحلية في الاستجابة الى سعي الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن. حيث يلاحظ تحسن في مدة استفادة الساكنة من المياه الصالحة للشرب.
- تركزت جل مشاريع انجاز وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لبلدية المسيلة سنة 2023 التي تم خلالها انجاز خزانين مائيين للتجميع مع تجديد الشبكة الرئيسية.
- 2021 و 2022 كانت هنالك مشاريع محتشمة، مست تجمعات سكانية ضئيلة بناءا على الشكاوي التي تلقتها المصلحة التقنية لبلدية المسيلة .

الشكل 07: انجازات وتجديد التهيئة الحضرية لبلدية المسيلة(2021-2024)

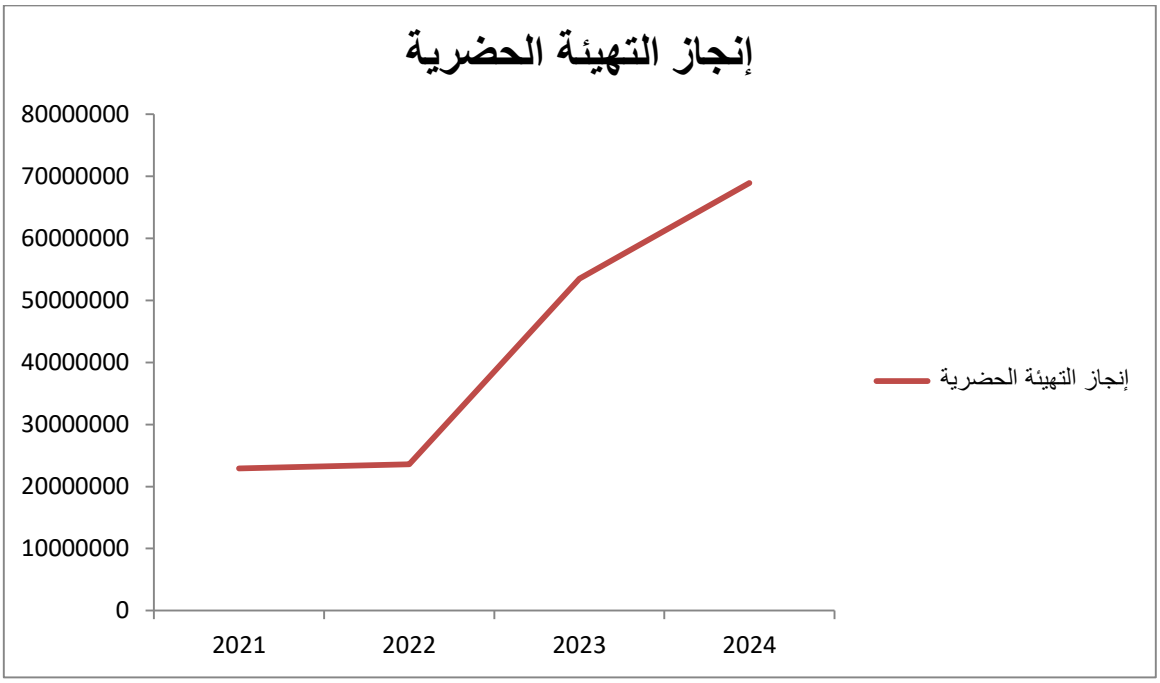

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الإنجازات التنموية للفترة 2021-2024

تتجلى خاصية الكفاءة والفعالية في الحوكمة المحلية من خلال البعد الفني لأسلوب الإدارة المحلية، ومدى قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. وذلك من خلال ترتيب أولويات كل منطقة من مناطق بلدية المسيلة، بحيث:

- تركزت التهيئة الحضرية لبلدية المسيلة سنة 2024 بعد الانتهاء من تجديد شبكة الصرف الصحي وشبكة المياه الصالحة للشرب حيث تعتبر الخطوة النهائية للتنمية المستدامة.
- سنة 2021 و 2022 لم تكن هناك تهيئة مست قرى أو أحياء بل كانت هنالك تهيئة جزئية، في صورة تهيئة المحيط الخارجي لملعب ، تهيئة مساحة خضراء ، تهيئة المدخل الرئيسى لساحة.

المنحة الجزافية للتضامن (الاجتماعية، 2024)

يعد جهاز المنحة الجزافية للتضامن من أهم برامج الدّعم الاجتماعي التي وضعتها الدولة (الشبكة الاجتماعية) سنة 1994 من أجل التكفّل بالفئات الاجتماعية الهشّة و المعوزة التي ليس لديها دخل و الغير قادرة على العمل على غرار الأشخاص المسنّين، الأشخاص المعوقين، النّساء ربّة عائلة بدون دخل وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة تسبب العجز. تم إدراج هذه الفئات بموجب المراسيم التنفيذية الآتية :

المرسوم التنفيذي رقم 94-336 المؤرخ في 24 أكتوبر 1994، المعدّل و المتمّم.

المرسوم التنفيذي رقم 96-470 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996، المتبوع بالقرار الوزاري المشترك رقم 006المتضمن توسيع المنحة الجزافية للتضامن لذوي العاهات، المسنين، المرضى العضال و المكفوفين .

الجدول 06: المنحة الجزافية للتضامن (2021-2024)

الفئة	2021	2022	2023	2024	المجموع
المسنين	22	29	60	09	120
ذوي الهمم	13	20	40	08	81
ربة عائلة	54	43	157	33	287
مكفوفين	01	09	12	01	23
المسنين (أرملة)	03	24	38	15	80
ذوي الهمم أكبر من 18	26	33	90	22	171
أمراض مزمنة	93	174	365	51	683
عائلة متكفلة	15	60	44	35	154
المجموع	227	392	806	174	1599

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مكتب مصلحة الشؤون الاجتماعية لبلدية المسيلة

- يتجلى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المنحة الجزافية للتضامن من خلال محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية، ومساعدة ودمج الفئات الهشة.
- تتجلى أبعاد الحوكمة المحلية في البعد الاجتماعي من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين.

- يلاحظ ارتفاع عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن (AFS) سنة 2023 ويعود ذلك الى قانون الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2022 يحدد نموذج عقد الادماج الاجتماعي للمستفيدين من جهاز الادماج الاجتماعي.
- عدد المناصب الممنوحة في المجمل العام 4149 منصب.
- عدد المناصب المستغلة فعليا 4086 منصب.
- المناصب المتبقية والمقدرة ب 63 منصب سيتم ادراجها مع نهاية الثاني لسنة 2024 بعد دراسة الملفات الحديثة.

المطلب 03: الصعوبات والعراقيل التنموية لبلدية المسيلة.

1 – المشاكل التي لها علاقة باللامركزية: يمكن إبرازها في ما يلي :

الوزن الهام للوصاية : يتمثل في ارتفاع مستويات المركزية في صنع القرار أي المراقبة القبلية لقرارات المجلس الشعبي البلدي و التسيير المركزي للميزانيات المحلية، و خاصة منه في المجال التنموي. وهذا ما يحد من استقلالية الجماعات المحلية لأن استقلالية هذه الأخيرة تفترض أن يكون لها حق إصدار قرارات إدارية نافذة في حدود معينة دون أن تخضع في ذلك إلى أوامر السلطة المركزية و توجيهاتها وذلك من خلال

– حرية المبادرة وعدم تدخل السلطة المركزية إلا في الحالات المبنية على القانون. أن لا يكون للسلطة المركزية حق تعديل قرارات الجماعات المحلية.

– الموارد المالية : نادرا ما هي الجماعات المحلية و البلديات الريفية القادرة على التمويل الذاتي بحيث من صلاحية المركز (الدولة) تحصيل الضريبة و ليس للبلدية باعتبار هذه الأخيرة مستوى غير ممركز للمركز، فالبلدية لها جزء من هذه السلطة أي خلق الضريبة.

و هنا تكمن ضرورة تقديم الإعانات من طرف الدولة وهذا ما يعكس عدم استقلالية المالية المحلية عن الدولة أو الجهاز المركزي باعتباره عنصر القطب الرئيسي في تخصيص الموارد. يضاف غياب الشراكة الفعالة من قبل القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية.

– الموارد البشرية : تشهد الجماعات المحلية نقص في امتلاك مستخدمين تقنيين و سياسيين مؤهلين بالخصوص على مستوى البلديات الريفية الصغيرة والمتوسطة. جانب ضعف المهارات المهنية للإطارات القيادية على المستوى المحلي و تدني مستوى

الموارد المتاحة لهذه الغاية. وهذا ما ينعكس سلبا على عملية التخطيط كونها عملية تتطلب الكفاءة و الخبرة واستخدام الاساليب العلمية .

2– مشاكل التقسيم الإداري : أغلب التقسيمات الحضرية تم القيام بها بتسرع ووفقا للمعايير الذاتية (معايير جغرافية، علاقات عائلية، إحساس بإمكانية التنمية) ، لم تتلائم والثروات المحلية للبلدية زيادة عن العوائق الجغرافية والمناخية التي جعلت من الصعب و الخطر القيام بعملية التنمية المحلية خاصة على المستوى التقني. مشاكل تنظيمية :

ضعف الربط التكاملي في كثير من برامج وخطط العمل التنموي بين القطاع الزراعي من جهة وبين المؤسسات المحلية والقطاع الخاص من جهة اخرى.

بالإضافة إلى وجود الكثير من النصوص المسيرة للجماعات المحلية تحمل في طياتها تناقضات كفيلة بإيقاف المشاريع المحلية.

المشاكل المتعلقة بأنواع الرقابة الوصائية:

الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي: يخضع أعضاء المجلس (المنتخبين البلديين) إلى رقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيس الدائرة، وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية والتوقيف أو الإقالة. مما يحول دون تفتق روح المبادرة والإبداع لتجسيد طموحات ناخبيهم.

رقابة على المجلس الشعبي البلدي (كهيئة) : تخضع كل قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى سلطة الوالي المعين من قبل رئيس الجمهورية، هذا الأخير يحق له إلغاء أي قرار بلدي، ويمكن أن يحل رؤساء المجالس الشعبية البلدية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النظام العام في إقليم البلدية .

الرقابة على ميزانية البلدية: وميزانية البلدية عبارة عن تقديرات خاصة بإيرادات ونفقات البلدية، يعدها رئيس المجلس ويصوت عليها المجلس، وهي لا تنفذ إلا بعد أن يصادق عليها الوالي، وبالتالي فإن البلديات ليست لها سلطة . كما يلاحظ أن الوالي كممثل للسلطة المركزية يمارس رقابة على أعضاء وأعمال المجلس الشعبي البلدي.

الرقابة على خطط التنمية والمشاريع: تعمل السلطة المركزية على مساعدة البلدية في إعداد خطط التنمية والتأكد من عدم تعارضها . الخطة مع الوطنية، وذلك من خلال تقديم الإعانات المالية ومراقبة كيفية إنفاقها من طرف الوالي والذي يأمر بالصرف وتسير ميزانية التجهيز القطاعية والبرامج البلدية للتنمية، فالعديد من الصلاحيات قد تحولت إلى الوالي بصفته ممثلا للدولة على المستوى المحلي.

ونسجل ان هناك بعض الصعوبات التي تواجه عملية انجاز المشاريع لهذه البرامج ، وتعود الى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهذه العوامل تخص ولاية المسيلة خاصة و معظم ولايات الوسط والجنوب ، بصفة عامة و وتتمثل أساسا في ما يلي : ضعف امكانيات الانجاز لمعظم البلديات نقص و عدم فعالية مكاتب الدراسات

غياب التناسق بين البلدية للتنمية و البرامج القطاعية غير ممركزة .

الاهداف المسطرة تفوق الامكانيات المتوفرة .

الكفاءة : في ترتيب الأولويات بسبب قلة التأطير المختص في مجال التخطيط و حصر الاحتياجات والاولويات على مستوى البلديات .

– قلة الاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية وعدم دقتها بسبب قلة التحيينات عليها لذا يجب تطوير نظم المعلومات يساعد على اتخاذ القرار على كافة المستويات.

خاتمة الفصل الثاني :

تلعب الجماعات المحلية لبلدية المسيلة دوراً بارزاً في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها الخلية اللامركزية للدولة والتي تكون على قرب كافي من المواطن وبتالي فهي تملك القدرة الكافية على معرفة متطلبات المواطنين، انشغالاتهم واحتياجاتهم كما أنها قادرة على معرفة خصوصيات ومميزات المقاطعات المحلية وأقاليم التابعة لها

وبتالي معرفة كيفية استغلال والتعامل مع هذه المناطق كل حسب خصوصيته وهو ما يسمح بالقدرة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين وتوفير الخدمات الضرورية ومن تم تحقيق التنمية المحلية التي ستنعكس حتماً على المستوى الوطني وتكون عاملاً في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للوطن ككل.

كما تعد البلدية المحور الرئيسي للتنمية المستدامة، التي من شأنها تقديم الخدمات، ومساعدة المحتاجين والتكفل بالفئات المحرومة. من خلال وضع برامج و خطط تساهم في تحسين مستوى الرفاه لدى الساكنة، رغم وجود جملة من الصعوبات والعراقيل التي تعيق عملية التنمية المحلية من نقص الموارد المالية، والوصاية وعدم حرية المبادرة. الى أن المجلس يحسب له سعيه لتحسين المستوى العام للتنمية على مستوى بلدية المسيلة.

الخاتمة

ختاما لهذه الدراسة حول موضوع دور حوكمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، نلاحظ أن حوكمة الإدارة المحلية لعب دور مهم في دفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز قدراتها على تحقيق غايتها، كما أن الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة يبقى ضعيفا، على الرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية ومن خلال دراستنا لحالة بلدية المسيلة بولاية المسيلة، توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

- تحتاج الجماعات المحلية إلى تثمين ممتلكاتها المؤجرة بالدينار الرمزي، وتعزيز ممتلكاتها الحالية بممتلكات جديدة منتجة للمداخيل.
- إن الإدارة المحلية تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الصلاحيات المخولة لها قانونيا غير أن هذه الصلاحيات لا تعطي لها الحق الكامل للقيام بعملية والتخطيط والمشاركة في صنع القرار بمعنى أن عملية التخطيط تكون على المستوى المركزي الامر الذي يضعف من أداء مهامها.
- توسيع صلاحيات واختصاصات الجماعات المحلية خاصة في مجال التنمية المستدامة جعلها الفاعل الاساسي في إدارة التنمية، وادارة الشؤون العامة في المجتمع المحلي.

اختبار الفرضيات :

ما يمكن أن نستنتجه من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث بـتأكيد الفرضيات هو ما يلي:

حوكمة الجماعات المحلية هي الأداة الضرورية لتحقيق التوازن بين الأقاليم في عملية التنمية المستدامة، كون رئيس المجلس الشعبي البلدي يحمل صفة المنتخب، فهو المعني بتحقيق التوازن بين مختلف أحياء وقرى بلدية المسيلة. لذى منح قانون البلدية صلاحيات واسعة للمجلس الشعبي البلدي في مجال تحقيق التنمية المحلية المستدامة. وهو الإطار المؤسساتي الوحيد الذي ينظم التطلعات نحو التنمية والتطوير المحلي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

إن فشل الجماعات المحلية في الوصول إلى تنمية مستدامة يعود إلى عدم التناسب بين حجم الصلاحيات الممنوحة والإمكانات المتاحة.وبالتالي فان تحقيق التنمية المستدامة بمعدلات مرتفعة تكون بالضرورة بحاجة إلى تدفقات للموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد في نفس الوقت، حتى تقوم بمهامها ومواجهة أي تحدي يواجهها، ومنه تحقيق تنمية محلية مستدامة فـعلية. ومن خلال د راستنا لواقع التمويل لبلدية المسيلة فهو ضئيل ، لكن هذا لم يقـف حاجزا أمام بلدية المسيلة فهي من اجل التحصيل أكثر في إيراداتها لجأت إلى البحث عن مصادر أخرى للـتمويل وفي هذا الصدد أعادت تثمين ممتلكاتها من تحصيل أكثر للإيرادات المالية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

حوكمة الجماعات المحلية تحقق الاستقرار وتساهم في الكشف عن المصادر المحلية وحسن استخدامها. غالبا ما نجد معظم رؤساء المجالس الشعبية البلدية لا يملكون مؤهلات علمية إن لم نقل أن معظمهم لا يحسنون القراءة والكتابة، فكيف له أن يدرس المشاريع التنموية ويقيمها ويراقبها. فالمستوى التعليمي يؤثر على تركيبة المجلس الشعبي البلدي حيث نلاحظ غياب النخب العلمية وتهميش العلم وتغييبه في معالجة قضايا التنمية المحلية خاصة في ظل انتشار بعض مظاهر الأمية الالكترونية المتفشية في بعض الإدارات المحلية الجزائرية، والتي أصبحت ضرورة فرضتها الثورة التكنولوجية.

والملاحظ على تشكيلة المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة من أعضاء ذات مستوى تعليمي وذات كفاءات علمية عالية .هذا ما يؤكد كفاءة الجهاز التنفيذي للبلدية. فالمستوى التعليمي والرؤية الاقتصادية لرئيس بلدية المسيلة انعكس إيجابا على مشاريع التنمية المحلية المستدامة، ما يوكد صحة الفرضية.

النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

- عدم قدرة البلدية على تسيير ممتلكاتها، حيث هناك تذبذب في عملية تأجير ممتلكاتها وتجديد عقودها، مثل المسبح البلدي الذي لم يؤجر منذ 2011، وبعض المحلات التجارية.

- الواقع يبين لنا مدى محدودية دور المخططات القطاعية في التنمية المستدامة والفوارق بين الأهداف المسطرة في الاطار النظري والنتائج المحققة في الواقع، فمثلا قطاع الصناعة في المسيلة نلاحظ فيه عدم استغلال الثروات، أما بالنسبة لقطاع التعليم فنجد عدم استجابة المشاريع سواء على مستوى المدارس ومراكز التكوين المهني.
- فيما يخص قطاع السكن فنلاحظ إنشاء مراكز سكنية هامة تفتقر لأدنى المرافق وهذا ما يهدد حاجيات الأجيال القادمة.
- تحوز بلدية المسيلة على باع كبير من المشاريع التنموية خاصة ما تعلق منها بالبنى التحتية. ذلك رغم هشاشة الميزانية الخاصة لها، الأمر الذي أدى بمسؤوليها إلى البحث والتركيز في اطر أخرى. فبالإضافة إلى مشاريع المخططات البلدية للتنمية، هذا النوع من التمويل الموجه أساسا إلى تحقيق التنمية المحلية، وتعمد فيه مصالح بلدية المسيلة إلى التقدم باقتراحات لتسجيل المشاريع. اقتراحات مدروسة تلجأ من خلالها مصالح البلدية إلى مبدأ الواقعية في إعدادها وتبريرها ما أدى إلى ظفرها بحصة الأسد من هذا النوع من التمويل

الاقتراحات:

من أهم التوصيات المقترحة من اجل تفعيل دور حوكمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة:

- تحديد مواصفات أعضاء المجالس الشعبية المحلية والعمل على ضرورة أن يتوفر في الأعضاء مستوى تعليمي معين، لأنه إذا أردنا تفعيل الدور التنموي للمجالس المحلية لابد أن نعطي للعلم مكانته ولأصحاب الشهادات العلمية دورهم في هذا المجال.
- العمل على توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار المحلي وذلك بإدراج المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الحكم، أي العمل على تجسيد آليات الحكم الراشد.
- محاولة دفع عجلة النمو الاقتصادي الذي يعطي فرصة اكبر للقطاع الخاص حتى يبرز كقطاع فعال في عملية التنمية المستدامة.
- تفعيل دور الجهات الوصية في الرقابة على كل بلدية، سواء كنت على الأشخاص أو على الهيئات أو على الأعمال المالية للبلدية بشرط أن لا تمس هذه الرقابة بمبدأ الاستقلالية. وذلك لضمان التنفيذ الفعال للمشاريع التنموية.
- تقوية حجم المشاركة بين الفواعل الرسمية من جهة والفواعل غير الرسمية من جهة ثانية، وخاصة ما يتعلق بالجمعيات الخيرية والقطاع الخاص للمساهمة في التنمية المستدامة المحلية.
- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتعزيز الكفاءة والابتكار، وتنمية الموارد البشرية.
- تسهيل عمليات الاقتراض من البنوك التجارية للجماعات المحلية، لإنشاء مشاريع استثمارية وأملاك منتجة للمداخيل، تعزز بها مصادرها التمويلية.
- تفعيل التعاون والتضامن بين البلديات وإقامة مشاريع مشتركة مدرة للثروة.

أفاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث المتواضع إلقاء الضوء على دور حوكمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة لتجنب سوء التسيير ومحاولة الدفع بعجلة التنمية المحلية، وفي هذا الاطار يمكن تقديم بعض المواضيع التي لها علاقة بموضوع بحثنا لتكون مشاريع بحث مستقبلية منها :

- الاستثمار المحلي وعلاقته بالتنمية المستدامة
- حوكمة الجماعات المحلية كألية اقتصادية لتنمية شاملة
- دور مصادر التمويل في التنمية على مستوى الجماعات المحلية.

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. حسن، كريم. (2004). **مفهوم الحكم الراشد في الفساد والحكم الراشد في البلاد العربية**. لبنان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. دعير، سيف ضياء. (2021). **التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد**. العراق. بغداد: دار الكتب والوثائق.
3. شعلي، إسماعيل. (2005). **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.** لبنان. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.
4. العزاوي، فلاح جمال معروف. (2016)**. التنمية المستدامة والتخطيط المكاني.** (ط.1). العراق. بغداد: دار دجلة.
5. العلواني، حسن. (2006). **اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد.** في كتاب: مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في مصر. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية.
6. الكايد، زهير عبد الكريم. (2003). **الحكمانية قضايا وتطبيقات**. مصر. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
7. محمد غنيم، عثمان و أبو زنط، ماجدة. (2014). **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها.** (ط 02). الأردن. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
8. مديرية دعم الإبداع والتميز الحكومي. (2017). **دليل تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام.** (الإصدار 02). الأردن: وزارة تطوير القطاع العام في المملكة الأردنية الهاشمية.
9. المعاني، أيمن عودة. (2010). **الإدارة العامة الحديثة.** الأردن. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
10. ياسمين، مدحت محمد و مدحت، أبو نصر. (2017). **التنمية المستدامة، مفهومها_أبعادها_مؤشراتها**. مصر. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

ثانيا: الأطروحات والرسائل

1. ابرادشة، فريد. (2014). **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية.** أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري. جامعة الجزائر 3. الجزائر.
2. أبو علي، نايف بن نائل بن عبد الرحمن. (1432 هـ). **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية.** رسالة الماجيستير، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى. السعودية.
3. الألوسي، وردي نعمان منذر. (2019). **الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة.** أطروحة الدكتوراه. كلية الدراسات العليا. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. السودان.

4. بلهتهات، أسماء. (2023). **إرساء مبادئ الحوكمة ودورها في تفعيل أداء شركات التأمين التكافلي**. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 3. الجزائر.
5. بن زغبي، حنان. (2020). **دور الحكم الراشد في مكافحة فساد الجماعات الإقليمية في الجزائر**. أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة محلية. جامعة باتنة 01. الجزائر.
6. حسين، عبدالقادر. (2012). **الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية**. رسالة الماجيستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. جامعة تلمسان. الجزائر.
7. سايح، بوزيد. (2013). **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر.** أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة تلمسان. الجزائر.
8. شبلي، الهام. (2012). **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية**. رسالة الماجيستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف. الجزائر.
9. طري، سميحة. (2020). **الحوكمة المحلية و دورها في تحقيق التنمية بالجزائر**. أطروحة الدكتوراه. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. قسم التنظيم السياسي والإداري. جامعة الجزائر 3. الجزائر.
10. قطوش، بشرى. (2019). **حوكمة السياسات المالية كألية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 3. الجزائر.
11. مشتة، بومدين. (2023). **الحوكمة المحلية كآلية لتحسين تسيير ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر**. أطروحة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير. جامعة الجزائر 3. الجزائر.

ثالثا: المجلات

1. أونيس، عبد المجيد و شيبة، مريم. (2021). **الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة المحلية بالجزائر**. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي. 04(02). جامعة بومرداس. الجزائر.
2. بايزيد، علي. (2022). **التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، ومؤشراتها، حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي**
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002**. الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. الأردن. عمان: أيقونات للخدمات المطبعية.
4. بشرى، قطوش و جنوحات، فضيلة. (2018). **دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية**. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. (01). جامعة أم البواقي. الجزائر.
5. بن حسين، سليمة. (2015). **الحوكمة: دراسة في المفهوم.** مجلة العلوم القانونية والسياسية. (10). جامعة الوادي. الجزائر.
6. بن دعاس، زهير و رقوب، نريمان. (2018). **مرتكزات حوكمة القطاع العام في الجزائر**. مجلة حوليات جامعة الجزائر01. (33). الجزائر.
7. بن شوفي، نورالدين و جليط، الطاهر. (2021). **واقع الحكم الراشد في الجزائر.** المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية. 04(02). جامعة سطيف. الجزائر.

8. بن عوالي، خالدية. (2018). **أفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقات المتجددة.** مجلة المقريزي للدراسات المالية والاقتصادية. 02(02). المركز الجامعي أفلو. الجزائر.
9. بن محمد، ايمان ويوسفي، كمال. (2020). **دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة**. مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية. 01(01). جامعة الطارف. الجزائر.
10. حجام، العربي و طري، سميحة. (2019). **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات.** مجلة أبحاث ودراسات. 06(02). جامعة برج بوعريريج. الجزائر.
11. دروازي، ياسمين و سمار، نبيلة. (2020). **أبعاد التنمية المستدامة في المنظور العلمي والمنظور الإسلامي.** مجلة دراسات اقتصادية. 18(02). جامعة الجلفة. الجزائر.

12. رابعا: المداخلات العلمية والندوات

13. رحمان، أمال و بن عباس، حمودي و جامع، عبد الله. (2022). **تطور مقاييس التنمية المستدامة و تطبيقها على الجزائر**. المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي. 04(02). جامعة الوادي. الجزائر.
14. سايح، جبور علي و يخلف، صفية. (2020). **الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام**. مجلة إضافات اقتصادية. 04(01). جامعة غرداية. الجزائر.
15. ضو، صلاح عبد السلام و المصراتي، سالمة مفتاح. (2020). **الحوكمة ودورها في تحقيق الإصلاح الإداري في المؤسسات الليبية**. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال. (06). جامعة تبسة. الجزائر.
16. عريوة، محاد و زغبة، طلال. (2018). **أهمية اعتماد الحوكمة المحلية في تحسين الأداء المؤسسي للقطاع العمومي.** مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية. 36(02). جامعة الجلفة. الجزائر.
17. علي عباس، عبد الجليل و بوبشيش، رفيق. (2022). **الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية**. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. 11(01). جامعة باتنة 01. الجزائر.
18. عمارة، نين و محيريق، عدنان. (2018). **الحوكمة كخيار إستراتيجي لتحسين الإدارة المحلية الجزائرية**. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. (04). جامعة الوادي. الجزائر.
19. عماري، عمار. (08-07 أفريل 2008). **اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**. مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف. الجزائر.
20. غادر، محمد ياسين. (15-17 دبسمبر 2012). **محددات الحوكمة ومعاييرها**. المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة. كلية إدارة الأعمال. جامعة الجنان. لبنان.
21. غضبان، ليلى. (2021). **دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.** مجلة الاقتصاد الصناعي. 11(02). جامعة باتنة 01. الجزائر.
22. مجلة المقريزي للدراسات المالية والاقتصادية. 06(02). المركز الجامعي أفلو. الجزائر.

23. المراجع باللغة الأجنبية:

24. مرزوق، عنترة و سي حمدي، عبد المؤمن. (2018). **الإنتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات.** مجلة التراث. (28). جامعة الجلفة. الجزائر.
25. مرماط، نبيلة. (2023). **الانتقال من الحوكمة المحلية الى الحوكمة الالكترونية ضرورة أم خيار**. مجلة معارف. 18(12). جامعة البويرة. الجزائر.

26.موسى، رضا و بكيري، جمال الدين. (2021). **دور الحوكمة البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة على ضوء تجارب بعض الشركات في البلدان العربية**. مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. 03(02). جامعة غليزان. الجزائر.

27.ناجي، عبدالنور. (2008). **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**. مجلة المفكر. (03). جامعة بومرداس. الجزائر.

28.نوارة، محمد و حفيظ شبايكي، مليكة. (2018). **حوكمة المؤسسات في الجزائر ومدى توافقها مع متطلبات مبادئ حوكمة المؤسسات الدولية**. مجلة جديد الإقتصاد. (13). الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين. الجزائر.

29.هويدي، عبد الجليل. (2014). **العلاقة التفاعلية بين السياحة والبيئة والتنمية المستدامة**. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. (09). جامعة الوادي. الجزائر.

أولا: الكتب

1. Muhamad Azahar Abas .(2019) .**Public Policy and Governance : Theory and Practice** .Switzerland: Springer Nature Switzerland.
2. Wolf Linder Georg Lutz .(2004). **Structures traditionnelles dans la gouvernance locale pour le développement local** .Université de Berne, Suisse.

ثانيا: المجلات

1. Merrien François Xavier .(1998) . **De la Gouvernance et des Etats-Providence Contemporains .**la gouvernance, Revue Internationale des Sciences Sociales.
2. United Nations Development Programme .(1997) .**Governance for Sustainable Human Development .**United Nations Development Programme.

ثالثا: المداخلات العلمية والندوات

1. Ouiza Haderbache .(8-7 Décembre 2015**) .Gouvernance territoriale et développement local** : Cas des zones aménagées (la zone d'activité TAHARACHT d'Akbou de la wilaya de Bejaïa .(Colloque International : la Gouvernance et Développement Local .Université B.B.Arreridj: Université B.B.Arreridj.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة
دائرة المسيلة
بلدية المسيلة
رقم: /2021

مستخرج من سجل مداولات المجلس الشعبي لبلدية المسيلة
في دورته غير العادية لجلسة يوم: 2021/10/21

الموضوع:
التصويت على الميزانية الاولية لسنة 2022.

عدد اعضاء المجلس الشعبي البلدي: 32
عدد الاعضاء الممارسين: 31
عدد الاعضاء المصوتين: نعم: 14 لا: 03

في اليوم الواحد والعشرون من شهر اكتوبر عام ألفين وواحد وعشرون وعلى الساعة الثالثة زوالا 15:00، اجتمع المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة، في دورة غير عادية طبقا للمادة 17 من القانون البلدي رقم:10/11، بقاعة المداولات مقر البلدية تحت رئاسة السيد: سعادة الحسين بصفته رئيسا للمجلس الشعبي البلدي بالنيابة، وهذا بناء على الاستدعاءات الموجهة لأعضاء المجلس بتاريخ: 2021/10/14 تحت رقم:912 المرفق بجدول اعمال الدورة.

- الاعضاء الحاضرون: - سالمي عبد الوهاب- فرج الله فواز- بورزق رضوان- مزعاش حمزة- شيكوش مصطفى دراجي- رجم توفيق- بوداود عيسى- دغة السعيد- لعيدي حياة- بودراي محمد- ديلمي سليمان- جراردة ليندة- مزراق عزوز- لزرق الميلود- ديلمي صباح – عطري عبدالقادر- بوقرة الطاهر – شادي غنية – بشيري عبلة.
- الاعضاء الممثلين بوكالة: لاشئ.
- الاعضاء الغائبون بعذر: بشيري ابراهيم.
- الاعضاء الغائبون بدون عذر :- فريجة فطيمة- لخضر حمينة عبدالله- خيراني حكيم- مجاهد عبدالكريم- جريوى عمار – شعلان حليمة – بن يونس نجية – بختي ربيعة- قارة نعيمة – عنيبة رضا – سليم عبدالرشيد – مقري كمال .

وفقا لأحكام المادة: 29 من القانون رقم: 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية، والمادة: 20 من المرسوم التنفيذي رقم:13-105 المؤرخ في:2013/03/17 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، تولى السيد: بسيسة محمد البشير كتابة الجلسة بصفته الامين العام المكلف وبعد التأكد من توافر النصاب القانوني للتداول.

المداولة

عرض رئيس المجلس الشعبي البلدي على الأعضاء موضوع المداولة المتمثل في التصويت على الميزانية الأولية لسنة 2022، مشيرا في ذلك إلى جميع ابواب ومواد الميزانية بقسميها التسيير والتجهيز عملا باحكام المراسيم و القوانين المتعلقة بتحضير الميزانية ومن خلال الدراسة المعمقة والنقاش الجاد والمطول بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي فإن الموازنة العامة للميزانية تكون كالتالي:

- المجموع الإجمالي للإيرادات: 150.571.510.25. 1 دج
- المجموع الإجمالي للنفقات: 150.571.510.25. 1 دج

بعد سماع عرض الرئيس وبعد المناقشة والتداول بين اعضاء المجلس الشعبي البلدي تم التصويت على النحو التالي: عدد المصوتين بنعم:14 بـ لا:03 الممتنعين: 02، وعليه وافق اعضاء المجلس الشعبي البلدي بالأغلبية على ماجاء في هذه المداولة، وقرروا ارسالها للسلطة الوصية من أجل المصادقة.

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبية

ولايـــة المســـيلة
دائـــرة المســـيلة
بلديـــة المســـيلة
رقـــم: /2022

مستخرج من سجل مداولات المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة في دورته غير العادية لجلسة يوم: 2022/11/24 .

الموضوع: التصويـــت على الميزانيـــة الاولية لسنـــة 2023 .

في اليوم الرابع والعشرون من شهر نوفمبر عام ألفين واثنان وعشرون وعلى الساعة الثانية والنصف (14:30) بعد الزوال، اجتمع المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة، في دورة غير عادية طبقا للمادة 17 من القانون رقم: 10/11 المتعلق بالبلدية ، بمقر البلدية (قاعة المداولات) تحت رئاسة السـيد: زغبة رضا بصفته رئيسا للمجلس الشعبي البلدي ،وهذا بناء على الاستدعاءات الموجهة لأعضاء المجلس بتاريخ: 2022/11/21، تحت رقم: 09 المرفق بجدول اعمال الـــدورة.

- الاعضاء الحاضـرون (25): - سيلم محمد – مهية صابر - زريق كمال – بتقة فاتح – بن التومي النوي – خميسة حسان– بورزق رضوان - غلاب الحسن – حاج لعروسي عبدالحميد – بودراي محمد – بكري زهير – بوخالفة حمزة – خوني اسماعيل لطفي – بن يحي عبدالباقي – سعودي نصرالدين علي - شيكوش مسعود – بتقة الحاج – زرقين فضيلة – جريو سليمان – بلباي مخلوفي – بوداود عيسى - قارة نعيمة - بلحاج عمر – وردي احمد – بشيري المسعود.
- الاعضاء الممثلين بوكالة (06): غضبان صلاح الدين – طيايبة سمير – تروني مصطفى – قطوش ناجي – جعدي زينب – عيسو رابح .
- الاعضاء الغائبون بعـذر (00): لاشيـــــــئ .
- الاعضاء الغائبون بدون عـذر (01): ملياني بوبكر .

وفقا لأحكام المادة: 29 من القانون رقم: 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية المعدل والمتمم، والمادة: 20 من المرسوم التنفيذي رقم: 13-105 المؤرخ في: 2013/03/17 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، تولى السيد: بسيسة محمد البشير كتابة الجلسة بصفته الامين العام المكلف وبعد التأكد من توافر النصاب القانوني للتـــــداول.

المـــداولـــة

عرض رئيس المجلس الشعبي البلدي على أعضاء المجلس موضوع المداولة المتمثل في التصويت على الميزانية الأولية لسنة 2023، مشيرا في ذلك إلى جميع ابواب ومواد الميزانية بقسميها التسيـــير والتجهيز عملا باحكام المراسيم و القوانين المتعلقة بتحضير الميزانية ومن خلال الدراسة المعمقة والنقاش الجاد والمطول بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي فإن الموازنة العامة للميزانية تكون كالتـــــالي:

- المجموع الإجمالي للإيرادات: 1.135.240.193.95 دج.
- المجموع الإجمالي للنفقـات: 1.135.240.193.95 دج.

بعد سماع عرض الرئيس وبعد المناقشة والتداول بين اعضاء المجلس الشعبي البلدي تم التصويت على النحو التالي: عدد المصوتين بنعم: 31 ، بـــ لا: 00 الممتنعين: 01 ،وعليه وافق اعضاء المجلس الشعبي البلدي بالأغلبية على ماجاء في هذه المداولة، وقـرروا ارسالها للسلطة الوصية من أجل المصادقـــة .

عدد اعضاء المجلس الشعبي البلدي: 33
عدد الاعضاء الممـــارســـين: 33
عدد الاعضاء المصوتين: نعم: 31 لا: 00

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة
دائرة المسيلة
بلدية المسيلة
رقم: /2020

مستخرج من سجل مداولات المجلس الشعبي لبلدية المسيلة
في دورته العادية لجلسة يوم: 2020/12/17

الموضوع:
التصويت على الميزانية الاولية لسنة 2021.

عدد اعضاء المجلس الشعبي البلدي:32
عدد الاعضاء الممارسين:31
عدد الاعضاء المصوتين: نعم:18 لا: 02

في اليوم السابع عشر من شهر ديسمبر عام ألفين وعشرون وعلى الساعة الثالثة زوالا 15:00، اجتمع المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة، في دورة عادية طبقا للمادة 16 من القانون البلدي رقم: 10/11، بقاعة المداولات مقر البلدية تحت رئاسة السيد: سعادة حسين بصفته رئيسا للمجلس الشعبي البلدي ، وهذا بناء على الاستدعاءات الموجهة لأعضاء المجلس بتاريخ: 2020/12/06 تحت رقم: 863 المرفق بجدول اعمال الدورة.

- الاعضاء الحاضرون: شيكوش مصطفى دراجي - فرج الله فواز - سالمي عبد الوهاب - مزعاش حمزة - شعلان حليمة - بختي ربيعة - مزراق عزوز- رجم توفيق - بودراي محمد - شادي غنية - مجاهد عبد الكريم - بورزق رضوان - دغة السعيد - ديلمي سليمان - جريوي عمار - لزرق الميلود - بوداود عيسى - قارة نعيمة - مقري كمال - عنيبة رضا – لعيدي حياة - بشيري عبلة - ديلمي صباح
- الاعضاء الممثلين بوكالة: فريجة فطيمة (لـ: شيكوش مصطفى دراجي) - لخضر حمينة عبد الله (لـ: بودراي محمد) - جراردة ليندة (لـ :شعلان حليمة).
- الاعضاء الغائبون بعذر: بشيري ابراهيم.
- الاعضاء الغائبون بدون عذر: خيراني حكيم – بوقرة الطاهر – سليم عبدالرشيد – بن يونس نجية – عطري عبدالقادر.

وفقا لأحكام المادة: 29 من القانون رقم: 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية، والمادة:20 من المرسوم التنفيذي رقم:13-105 المؤرخ في:2013/03/17 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، تولى السيد: بن عيسى سيدعلي كتابة الجلسة بصفته الامين العام المكلف وبعد التأكد من توافر النصاب القانوني للتداول.

المداولة

عرض رئيس المجلس الشعبي البلدي على الأعضاء موضوع المداولة المتمثل في التصويت على الميزانية الأولية لسنة 2021، مشيرا في ذلك إلى جميع ابواب ومواد الميزانية بقسميها التسيير والتجهيز عملا باحكام المراسيم و القوانين المتعلقة بتحضير الميزانية ومن خلال الدراسة المعمقة والنقاش الجاد والمطول بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي فإن الموازنة العامة للميزانية تكون كالتالي:

- المجموع الإجمالي للإيرادات: 932.347.751.97 دج
- المجموع الإجمالي للنفقات: 932.347.751.97 دج

بعد سماع عرض الرئيس وبعد المناقشة والتداول بين اعضاء المجلس الشعبي البلدي تم التصويت على النحو التالي: عدد المصوتين بنعم:18 بـ لا:02 الممتنعين: 06، وعليه وافق اعضاء المجلس الشعبي البلدي بالأغلبية على ماجاء في هذه المداولة، وقرروا ارسالها للسلطة الوصية من أجل المصادقة.

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة
دائرة المسيلة
بلدية المسيلة
رقم: 78 /2023

مستخرج من سجل مداولات المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة في دورته غير العادية لجلسة يوم: 2023/11/16 .

الموضوع:
التصويت على الميزانية الاولية لسنة 2024 .

عدد اعضاء المجلس الشعبي البلدي:33
عدد الاعضاء الممارسين:33
عدد الاعضاء المصوتين: نعم: 29 لا: 00

في اليوم السادس عشر من شهر نوفمبر عام ألفين وثلاثة وعشرون وعلى الساعة العاشرة (10:00) صباحا اجتمع المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة، في دورة غير عادية طبقا للمادة 17 من القانون رقم: 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية المعدل والمتمم ،بمقر البلدية (قاعة المداولات) تحت رئاسة السيد: زغبة رضا بصفته رئيسا للمجلس الشعبي البلدي ،وهذا بناء على الاستدعاءات الموجهة لأعضاء المجلس، تحت رقم: 2023/12 بتاريخ: 2023/11/14 المرفق بجدول اعمال الدورة.

الاعضاء الحاضرون (27): - خميسة حسان - تروني مصطفى - بورزق رضوان - بودراي محمد - عيسو رابح - جعدي زينب - بلباي مخلوفي - خوني اسماعيل لطفي - بن يحي عبدالباقي - زرقين فضيلة - بلحاج عمر - مهية صابر - بكري زهير - شيكوش مسعود - بوخالفة حمزة - بتقة فاتح - بتقة الحاج - سيلم محمد - قارة نعيمة - بوداود عيسى - حاج لعروسي عبدالحميد - غلاب الحسن - بشيري المسعود - وردي احمد - قطوش ناجي - طيايبة سمير - زريق كمال .

- الاعضاء الممثلين بوكالة (03): - غضبان صلاح الدين - ملياني بوبكر - جريو سليمان .

- الاعضاء الغائبون بعذر (00): لاشيء .

- الاعضاء الغائبون بدون عذر (02): سعودي نصرالدين علي – بن التومي النوي .

وفقا لأحكام المادة: 29 من القانون رقم: 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية المعدل والمتمم، والمادة: 20 من المرسوم التنفيذي رقم: 13-105 المؤرخ في: 2013/03/17 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، تولى السيد: بسيسة محمد البشير كتابة الجلسة بصفته الامين العام للبلدية وبعد التأكد من توافر النصاب القانوني للتداول.

المداولة

عرض رئيس المجلس الشعبي البلدي على أعضاء المجلس موضوع المداولة المتمثل في التصويت على الميزانية الاولية لسنة 2024 ، مشيرا في ذلك الى جميع أبواب ومواد الميزانية بقسميها التسيير والتجهيز ، عملا باحكام المراسيم والقوانين المتعلقة بتحضير الميزانية ومن خلال الدراسة المعمقة والنقاش الجاد والمطول بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي فان الموازنة العامة للميزانية تكون كالتالي:

- المجموع الاجمالي للايرادات: 1.268.952.475.40 دج .
- المجموع الاجمالي للنفقات: 1.268.952.475.40 دج.

بعد سماع عرض الرئيس وبعد المناقشة والتداول بين اعضاء المجلس الشعبي البلدي تم التصويت على النحو التالي: عدد المصوتين بنعم: 29 بـ لا: 00 الممتنعين: 02، وعليه وافق اعضاء المجلس الشعبي البلدي بالأغلبية على ماجاء في هذه المداولة ، وقرروا ارسالها للسلطة الوصية من أجل المصادقة.

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :علوم التسيير

رقم: ...../.....

المسيلة في: 13 مارس 2024

إلى السيد: رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة

بلدية المسيلة
المكتب المركزي
بريد وارد صادر
رقم 1131
2024 أفريل 2

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ رس	الإمضاء
01	محمد عطالله	280192023230750106821	204683736	
02	عبد الحكيم حويشي	280120232301477237	101484370	

عنوان المذكرة: دور حوكمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة بلدية المسيلة

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
د. أحمد بن السيلت	الأمين العام محمد البشير بسيسة	رئيس قسم قراوي أحمد الصغير

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): حوسيني عبد الحكيم المولود بتاريخ: 1990/01/19 بـ المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (رس) رقم: 101484370

الصادرة بتاريخ 2016/10/24 عن بلدية خنقة سيدناجي

المسجل (ة) بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية

خلال السنة الجامعية: 2024/2023

والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور حوكمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة بلدية المسيلة

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ: 2024/06/10

المصادقة

التوقيع والبصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): عطالله محمد المولود بتاريخ: 1989/05/10 بـ أولاد عدي قبالة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (ر.س) رقم: 204683736

الصادرة بتاريخ 2019/05/19 عن بلدية أولاد عدي قبالة - المسيلة -

المسجل (ة)بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير، تخصص: ادارة مالية

خلال السنة الجامعية: 2024/2023

والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور حوكمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة بلدية المسيلة -

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ: 2024/06/10

المصادقة

10 جوان 2024

التوقيع والبصمة